سلطة المياه الفلسطينية
PALESTINIAN WATER AUTHORITY

قطرة حياة

نشرة فصلية تصدر عن سلطة المياه الفلسطينية
العدد الثالث - كانون ثاني 2019

- الحمدالله يتسلم تقرير سلطة المياه 2015-2017
- وضع آليات لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء لتحسين الجباية
- قطاع الصرف الصحي بين الطموح والتحديات

مشروع صرف صحي أريحا

تفعيل المناسبات الدولية لمزيد من حشد التأييد الدولي لحقوقنا المائية

اليوم العالمي لحقوق الإنسان...

يصادف العاشر من كانون أول/ديسمبر اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وفقا لما حددته أجندة الأمم المتحدة. وفي هذا اليوم أرسل رئيس سلطة المياه مناشدة للمجتمع الدولي ضاماً صوت الشعب الفلسطيني كافة إلى صوت فخامة الرئيس في مطالبته للحقوق المائية الفلسطينية: "على المجتمع الدولي أن يقف وقفة جادة للضغط على اسرائيل لوقف سياستها المائية العنصرية. وأن يقف معنا لإنقاذ الوضع الكارثي في غزة، ليحول دون وقوع المزيد من التدهور بسبب انعدام المياه الآمنة والصالحة للشرب، تداركاً للكارثة البيئية المتوقعة حتى عام 2020".

يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني

وفي يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني والذي يصادف 29 تشرين ثاني/نوفمبر من كل عام، وجهت رسالة سلطة المياه رسالة للمجتمع الدولي بأن يقف معنا في مطالبنا العادلة لنيل حقوقنا المائية الفلسطينية .. مستقبل أجيالنا ولبناء دولتنا الفلسطينية دولة كاملة السيادة".

2019
سيشهد مزيداً من الإنجازات رغم التحديات

م. مازن غنيم
رئيس سلطة المياه

بداية أتقدم لجميع قراء نشرة " قطرة حياه " بالتهاني بحلول العام الجديد والذي أطلب من الله أن تكون سنة خير وسلام للجميع، وأن يجمع الله شمل أبناء شعبنا وعلى أرض وطننا، وأن تتحقق أمانينا بزوال الإحتلال، وقيام دولتنا فلسطين بعاصمتها القدس الشريف.

تطل علينا السنة الجديدة في خضم تطورات سياسية واقتصادية عالمية صعبة، وفي ظل تحركات جديدة تستهدف ملفات الحل النهائي للقضية الفلسطينية، على رأسها تهويد القدس، واستهداف ملف اللاجئين من خلال تقويض عمل الأنروا، ووقف الدعم الأمريكي، بالتوازي مع ارتفاع وتيرة تصعيد الإحتلال لانتهاكاته، الأمر الذي زاد من أعباء الحكومة الفلسطينية، في مواجهة هذه الهجمة، وضيق الخناق على تطوير العمل المؤسساتي التنموي على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ومن المؤكّد أن الملف المائي ليس في منأى عن هذه الأوضاع، بل قد يكون أحد أكثر القطاعات تأثُراً، حيث ما زال الاحتلال يُهيمن على مصادرنا المائية، ويبقى مفتاح الحياة " المياه " بيدهه ولخدمة أجنداته السياسية. لكننا ومهما تعاظمت التحديات ماضون في تنفيذ خطتنا الاستراتيجية لخدمة أبناء شعبنا وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي وفق ما أقرته كافة تعهدات وقرارات ومواثيق حقوق الإنسان كباقي شعوب العالم.

وحيث أننا ودعنا العام 2018، فمن المهم أن نشير أنها سنة شهدت انجازات هامة ومفصلية، وأكملت خطى حثيثة تم البدء بها بالسنوات السابقة. فقد شهد العام استكمال انجاز 11 مشروع حيوي للمياه والصرف الصحي بقيمة تقديرية حوالي 60 مليون دولار، وجميعها انعكست ايجابياً على تحسين خدمات المياه والصرف، وزيادة حصة المواطن من المياه وتخفيض الفاقد في الشبكات، لتوفير المياه وتحقيق التوزيع العادل بين كافة القطاعات في معظم محافظات الوطن. وبالتوازي مع هذه المشاريع فقد دأبت سلطة المياه على مأسسة القطاع من خلال التركيز على التطوير المؤسسي وبناء المؤسسات العاملة في قطاع المياه. كما شهدت 2018 افتتاح سلسلة من المشاريع الاستراتيجية تنفيذاً لجزء من خطتنا لإنقاذ الوضع الكارثي في غزة، والتي توّجها افتتاح محطة معالجة المياه في الشمال. وكان نجاح مؤتمر المانحين في تأمين 565 مليون دولار أي أكثر من 80% من تكلفة برنامج تحلية المياه في غزة البصمة الرئيسية لعام 2018، ونقطة الإنطلاقة الحقيقية نحو تحقيق حلمنا أن يرى المشروع المائي الأضخم في فلسطين النور.

أما 2019 فستكمل خطى السنوات السابقة وضمن الأولويات التي حددتها الخطة الإستراتيجية لسلطة المياه، ويأتي على رأسها برنامج محطة التحلية المركزية، من حيث استكمال التمويل المتبقي، واستكمال الإتفاقيات اللازمة مع الدول والمؤسسات والصناديق المتعهدة. وسيتم خلال هذا العام إستكمال تنفيذ 26 مشروع حيوي في المياه والصرف الصحي بقيمة 80 مليون دولار، وطرح عطاءات لمشاريع استراتيجية جديدة.

واليوم وتحت ظروف الإجهاد المائي الذي تمر به فلسطين، وفي ظل تسارع معدلات الطلب على المياه في مقابل محدودية الموارد المائية، وايماناً منا أن المستقبل يجب أن يُبنى اليوم وفقاً لأسس متينة من التخطيط، والبحث عن البدائل القابلة للتنفيذ لتأمين أهم متطلبات الحياة للأجيال القادمة وعلى رأسها الماء والغذاء والبيئة الصحية الآمنة، وضعت سلطة المياه ايجاد المصادر البديلة بالتركيز على مشاريع تحلية المياه ومعالجة المياه العادمة، وحل قضايا الصرف الصحي على رأس أولوياتها، وعملت مع مختلف الجهات المعنية من شركاء وممولين وجهات دولية فاعلة للنهوض بخدمات هذا القطاع ورفع كفاءة العاملين فيه. وعند الحديث عن ايجاد مصادر بديلة للمياه باعتباره توجه عالمي، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال التنازل أو المساس بحقوقنا المائية.

وأخيرا وحيث أنه لا بد من زيادة الوعي المحلي لانعكاسات مشاريع الصرف الصحي، وأهميتها كمصدر بديل، وحيث أنه كقطاع يواجه تحديات سياسية ومالية ومؤسساتية صعبة، تم تخصيص هذا العدد للتركيز على هذا القطاع من خلال استعراض بعض من مشاريعه ومعيقاته والتوجهات المستقبلية لتطويره، والتي نسعى من خلالها لإشراك مختلف شرائح المجتمع المحلي، والشركاء الدوليين لرفع مستوى المساهمة معنا في تذليل هذه المعيقات.

الحمدالله يتسلم تقرير سلطة المياه 2015-2017

تسلم رئيس الوزراء د. رامي الحمدالله، في مكتبه برام الله، تقرير سلطة المياه 2015–2017، والذي قام بتسليمه لدولته رئيسها م. مازن غنيم على رأس وفد من مدراء الإدارات والدوائر في سلطة المياه.

وخلال اللقاء اطّلع رئيس الوزراء على التقرير الذي تناول تفاصيل أهم ما تم إنجازه في قطاع المياه في جميع محافظات الوطن، والذي يشير إلى انجاز ما يزيد عن 46 مشروع رئيسي للمياه والصرف الصحي في المحافظات الشمالية بتكلفة 140 مليون دولار، وأكثر من 54 مشروع رئيسي للمياه والصرف الصحي في المحافظات الجنوبية بتكلفة تقديرية 63 مليون دولار، كما واستعرض التقرير المشاريع قيد التنفيذ والبالغ عددها أكثر من 53 مشروعا استراتيجيا في المحافظات الشمالية والجنوبية بتكلفة تقديرية 617 مليون دولار.

وأشار التقرير إلى أن سلطة المياه عمدت إلى التركيز على المشاريع في المناطق "ج"، خاصة المهمشة منها، ونفذت مجموعة من المشاريع التي شملت تمديد خطوط مياه وتأهيل شبكات وحفر آبار جمع وتوزيع مياه مدعومة، من قبل ما يقارب 20 منظمة غير أهلية ومحلية ودولية فاعلة وبما يقارب 45 مليون دولار خلال السنوات الثلاث الماضية. كما استعرض التقرير الجهود الكبيرة المبذولة في مجال مأسسة القطاع من خلال التركيز على التطوير المؤسسي ورفع القدرات العاملة في قطاع المياه.

واطّلع الحمدالله على سير عمل المشاريع المنفذة في قطاع غزة ومختلف محافظات الضفة الغربية، خاصة في المناطق المسماة "ج"، واستمع إلى شرح حول الجهود المبذولة في مشاريع تحلية المياه والصرف الصحي في غزة.

مشيداً بهذه الإنجازات، أكد الحمدالله دعمه الكامل لجهود سلطة المياه في تجاوز مختلف العقبات، مقدما الشكر لرئيسها وكافة طواقمها الفنية والادارية على جهودها للنهوض بهذا القطاع الهام والحيوي، وتجاوز المشاكل في العديد من المحافظات، وتوفير الخدمات للمواطنين، رغم مختلف التحديات، لا سيما انتهاكات الاحتلال وسيطرته على موارد أبناء شعبنا الطبيعية. وأشار إلى التواصل المستمر مع كافة الجهات الدولية لضمان تنفيذ مشروع التحلية في غزة، مؤكدا على أهميته القصوى، لدوره في التخفيف من معاناة المواطنين في القطاع وتوفير المياه النقية لهم.

وفي ختام اللقاء، تقدم رئيس سلطة المياه بالشكر والتقدير للرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء على دعمهما الكبير والمتواصل لقطاع المياه، مؤكدا ان هذا الدعم كان له الأثر الكبير في تحقيق الإنجازات القائمة والمستقبلية في قطاع المياه.

مجلس الوزراء يناقش خطوات رفع نسب التحصيل وتقليل الديون المتراكمة على مزودي المياه

جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2018/12/18

في جلسته الأسبوعية، والتي عقدت في الأسبوع الثالث من كانون أول/ ديسمبر الماضي، اطلع رئيس سلطة المياه رئيس وأعضاء مجلس الوزراء على تقرير حول الديون المتراكمة على الهيئات المحلية لصالح دائرة مياه الضفة الغربية، التي وصلت إلى أكثر من مليار و200 مليون شيكل، وباتت تثقل كاهل الحكومة وتحد من تحقيق الأعمال والمتابعات المطلوبة لديمومة المشاريع. كما استعرض التطورات الحاصلة في هذا الملف في أعقاب قرارات مجلس الوزراء الأخيرة وما يترتب عليها من إجراءات تجاه الهيئات المحلية غير الملتزمة بالتسديد بشكل دوري.

وقد ناقش المجلس الخطوات المتخذة من قبل سلطة المياه لرفع نسب التحصيل، وذلك من خلال رفع مستوى خدمة المياه بالجملة، وتطوير نظام الفوترة، والأنظمة المحوسبة لإدارة توزيع المياه، والمتابعة المستمرة مع الهيئات المحلية من جهة، ومع وزارة المالية والتخطيط من جهة أخرى لتحصيل جزء من الديون المترتبة من خلال خصمها من المستحقات الخاصة بهم لدى الوزارة. كما عملت سلطة المياه على ايجاد آليات لجدولة الديون لعدد من الهيئات المحلية، إضافة إلى العمل على إعداد إجراءات تركيب عدادات الدفع المسبق.

وشدد مجلس الوزراء على ضرورة التزام الهيئات المحلية بالتسديد، وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها من حيث تحصيل الديون المستحقة لها على المشتركين، وبحث سبل تحسين الجباية، وذلك لحماية المال العام. وأكد المجلس على وجوب تضافر الجهود وأهمية العمل على ترسيخ ثقافة الالتزام بالتسديد بدل الخدمات المقدمة حتى تتمكن هذه الهيئات من تنفيذ المشاريع لصالح المجتمع المحلي.

الخان الأحمر رمز لثبات وتجذر الفلسطيني في أرضه

رئيس سلطة المياه يتفقد الخان الأحمر، في إطار دعم صمود أهالينا المرابطين هناك. وتأتي هذه الخطوة ضمن توجه الحكومة الفلسطينية في مواجهة وإبطال سياسة الاحتلال الاسرائيلي بانتزاع السكان والسيطرة على الأرض. وخلال لقائة أهالي الخان الاحمر للوقوف على احتياجاتهم أكد رئيس سلطة المياه أن هذه الزيارة والدعم لا تقل أهمية عن جولاتنا الميدانية والتفقدية لمشاريعنا وخططنا في قطاع المياه التي تهدف أولاً وأخيراً لثبات المواطن في أرضه.

لقاءات مع مقدمي الخدمات لبحث آليات تطبيق قرارات مجلس الوزراء لتحسين الجباية

تراكم المديونية معيق أساسي أمام جهود تطوير القطاع

نظمت سلطة المياه سلسلة من ورش العمل لمقدمي الخدمات غطت معظم محافظات الوطن، وذلك لبحث الآليات المناسبة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الخصوص والهادفة إلى مساعدة الهيئات على تحسين عمليات الجباية وتقليص حجم مديونيتها، إضافة إلى بيان أهمية سرعة التقيّد بتنفيذ هذه القرارات. وهدفت اللقاءات أيضا إلى رفع الوعي العام بأهمية الإلتزام بالتسديد من قبل المواطنين والهيئات المحلية، الأمر الذي سينعكس ايجابا على تعزيز الخطوات نحو تطوير قطاع المياه بكافة مكوناته، وتحديدا في إطار التطوير المؤسساتي من خلال تطوير مؤسسات قوية ومستدامة قادرة على الايفاء بكافة التزاماتها تجاه المواطنين.

قرارات مجلس الوزراء حماية للملتزمين ومحاسبة للمتخلفين

وتم خلال اللقاء توضيح أهداف هذه القرارات وأبعادها المستقبلية، والتي وضعت لحماية الملتزمين ومحاسبة المتخلفين عن تسديد استحقاقاتهم، ولإيجاد حلول جذرية لقضية تراكم الديون على الهيئات المحلية والتي فاقت 1.2 مليار شيكل وباتت تثقل كاهل الحكومة وتحد من تحقيق الأعمال والمتابعات المطلوبة لديمومة المشاريع، كما أنها أساس للمضي بخطة الإصلاح من حيث تطوير مرافق مياه مستدامة، كما وتعتبر واحدة من أهم المعوقات الرئيسية أمام إنشاء شركة المياه الوطنية وقدرتها على ممارسة عملها كشركة مستقلة ماليا. وركزت اللقاءات على آليات تنفيذ القرارت والتي تساعد في حل المشكلة الأساسية في تراكم هذه الديون على الهيئات المحلية، وهي ضعف عمليات الجباية من المواطنين، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد لدى بعض الهيئات.

سلطة المياه تضع الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات

ووفقا لقرارات مجلس الوزراء الأخيرة، وضعت سلطة المياه الآليات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات، وتم نقاشها مع كافة الهيئات المحلية، كما وضعت سلسلة من الاجراءات التي سيتم اتخاذها بحق غير الملتزمين بتسديد فواتير المياه، الأمر الذي يحتم على جميع الهيئات المحلية العمل بجدية لانهاء هذا الملف، من خلال جدولة الديون والايفاء بالالتزامات المترتبة عليها، وتسديد الفاتورة الشهرية لضمان عدم تراكم المبالغ المستحقة. تمثلت أولى هذه الإجراءات في العمل على وضع اتفاقيات لجدولة الديون بما يضمن تسديد الفاتورة الشهرية وجزء من الديون المتراكمة على الهيئات المحلية.

- **العمل مع الهيئات المحلية لجدولة الديون السابقة**

شكلت لجنة وطنية بعضوية عدد من الوزارات ذات العلاقة لهذا الغرض، والتي عملت على وضع آليات لجدولة الديون السابقة. وبموجب هذه الخطوة وفي حال عدم تجاوب الهيئات لأسباب غير مبررة، فإن ذلك سيعرضها لحجز مستحقاتها المالية مثل (رسوم النقل على الطرق، رسوم رخص المهن). أو تجميد مخصصات المشاريع، وهي اجراءات تم وضعها لضمان الإلتزام.

ورشة عمل مع مقدمي الخدمات/ منطقة وسط الضفة

ورشة عمل مع مقدمي الخدمات/ منطقة جنوب الضفة

ورشة عمل مع مقدمي الخدمات/ منطقة شمال الضفة

• تشجيع تركيب عدادات الدفع المسبق

تشجيع مزودي خدمات المياه على تركيب عدادات مسبقة الدفع من خلال مساهمة الحكومة بـ 100% من قيمة توريد وتركيب العدادات، على أن تخصم تكاليف ذلك من ديون الهيئات المحلية المستفيدة استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم (17\215\17\م.و \ر.ج) لعام 2018. العدادات التي تم اعتمادها من قبل سلطة المياه والتي يشملها القرار هي من الاصدار الثالث والذي يعتبر من أهم ميزاته الدقة وعدم احتساب هواء، وبالتالي لا يوجد مشاكل قد تدفع المواطنين من التخوف من هذه الناحية، كما سيتم برمجة العداد وفق نظام التعرفة الذي سيصدر عن سلطة المياه، والذي يأخذ بعين الاعتبار الحالات الاجتماعية في تحديد أسعار المياه مما سينعكس ايجابيا على المواطنين في تحقيق العدالة الإجتماعية وترشيد الإستهلاك. وستعمل سلطة المياه على ربط الموافقة على تركيب عدادات الدفع المسبق للهيئات المحليه بالتزام الهيئات باتفاقيات جدولة الديون.

• تشجيع مزودي الخدمات على خفض نسبة الفاقد

تشجيع مزودي الخدمات على خفض نسبه الفاقد في الشبكات الداخليه من خلال وضع آلية للمتابعه مع مقدمي خدمات المياه الذين تزيد نسبه الفاقد لديهم عن 30% بعمل التأهيل اللازم لتقليل نسبه الفاقد على أن يتم خصم ذلك من مديونيه الهيئات المحليه حسب قرار مجلس الوزراء رقم (17\215\17\م.و \ر.ج) لعام 2018. تنفيذ هذا القرار من شأنه تخفيض نسبة الفاقد، وتوفير كميات مياه اضافية للمواطنين والتي تذهب هدرا في الشبكات والخطوط. وتشمل الآليات المقترحة لتنفيذ هذا القرار تقييم المشاريع المقدمة من قبل سلطة المياه، والإشراف على المشاريع من مرحلة العطاءات وحتى التسليم. وهنا أيضا يتم اعطاء أولوية لتأهيل شبكات وخطوط الهيئات المحليه التي قامت بالتوقيع على جدولة الديون والتزمت بالتسديد اضافة إلى المشاريع ذات الأثر الكبير ماليا وكمياً.

• ربط المديونية ببراءة الذمة لحث غير الملتزمين بالتسديد

نص قرار مجلس الوزراء رقم (18\215\17\م.و \ر.ج) لعام 2018، على ضرورة أن تقوم الهيئات المحلية بتزويد سلطة المياه بقائمة المشتركين الذين تراكمت عليهم ثلاث فواتير فأكثر غير مسددة، وذلك ليتم تحويلها إلى الجهات المعنية لربطها بوقف اصدار براءة الذمة المطلوبة للمتخلفين. ويهدف هذا القرار إلى حث المواطنين على دفع الالتزامات المالية المترتبة عليهم لمقدمي خدمات المياه، مما سيسهم في ضمان زيادة الكفاءة والاستدامة المالية لمقدمي الخدمة. وبموجب هذا القرار تتولى سلطة المياه بتعميم قوائم المتخلفين عن التسديد على الدوائر الحكومية التي سيطلب منها تطبيق براءة الذمة. ويتوجب على الهيئات المحلية متابعة تحديث القوائم، ويتم التنسيق مع سلطه المياه للحالات التي يراها مقدم الخدمه تستحق معامله خاصه ليتم ترتيب منح براءه الذمه لفترات خاصه.

"إن المياه قضية إنسانية ولكنها تتطلب الوعي والحرص من الجميع لضمان ديمومتها وهذا يتمثل بالحرص منا جميعا افرادا ومؤسسات على تسديد التزاماتنا تجاه المياه لضمان استمرار توفر هذه الخدمة وتحسين العمل بها".

م. مازن غنيم
رئيس سلطة المياه

برنامج محطة التحلية المركزية
أولوية قصوى وخطوات تسابق الزمن

بعد أن تم بعون الله خلال العام الماضي تخطي العقبة الأكبر، وذلك بنجاح مؤتمر المانحين في تأمين أكثر من 80% من قيمة التمويل اللازم لبرنامج محطة التحلية المركزية، بدأت الخطوات الحقيقية على الأرض نحو تحقيق الحلم بأن يرى المشروع المائي الأضخم في فلسطين النور ليكون طوق النجاة لإنقاذ أكثر من مليوني نسمة من أهلنا في غزة.

خطوات تتطلب تكثيف التعاون الدولي

تعمل سلطة المياه حاليا على تكثيف الجهود والعمل بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين لتحقيق خطوات عملية لطرح العطاءات اللازمة لتنفيذ باقي مكونات برنامج التحلية المركزية وأهم هذه الخطوات:

- استكمال التمويل المتبقي، حيث جاري العمل حاليا مع الإتحاد الأوروبي على هذا الموضوع، وسيعقد اجتماع خاص في 18 كانون الثاني/2019 مع اللجنة التوجيهية للاتفاق على خطة استكمال التمويل.
- المتابعة مع البنك الإسلامي للتنمية والصناديق العربية لتفعيل تعهداتهم التي تمت خلال مؤتمر المانحين، حيث أن البنك الإسلامي تعهد بما قيمته 50% من مجمل تكلفة البرنامج.
- انجاز اتفاق مع الجانب الإسرائيلي للسماح بإدخال المواد والمعدات والخبراء والفنيين اللازمين، حيث جاري العمل من خلال " فريق العمل " الذي تم تخصيصه لهذا الغرض.
- تحويل التعهدات المالية: حيث يجري العمل حالياً مع الجهات التي تعهدت خلال مؤتمر المانحين لإعداد الإتفاقيات اللازمة لتوقيعها مع الحكومة الفلسطينية، وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة، والتي بناءً عليها سيتم تحضير الإتفاقيات اللازمة بين الجهات المانحة والصناديق الإئتمانية، لتتم بعدها مباشرة التحويلات المالية والصرف وفقا لبنود الإتفاقيات الموقعة مع هذه الصناديق.

منظومة استراتيجية لرفع حصة المواطن من المياه الصالحة للشرب إلى 84 لتر/يوم في رفح وخانيونس والوسطى

عملت سلطة المياه ضمن خطة مدروسة على البدء في تنفيذ برنامج المياه الإستراتيجي في قطاع غزة ضمن التمويل المتاح، والذي من شأنه تخفيف حدة الأزمة، وتوفير كميات مياه معقولة للمواطنين إلى حين تنفيذ وتشغيل كامل لبرنامج المحطة المركزية. واشتمل البرنامج على مشاريع إنشاء ثلاث محطات تحلية محدودة الكمية لغرض سد جزء بسيط من نقص المياه الصالحة للشرب لسكان القطاع، والعمل على معالجة التلوث الحاصل من خلال انشاء ثلاثة محطات تنقية لمعالجة المياه العادمة واعادة استخدامها للزراعة، إلى جانب العمل على إنشاء ثلاث برك تجميع لمياه الأمطار لإعادة ترشيحها للخزان الجوفي.

واستكمالا لهذه الخطوات، يأتي تنفيذ مكون الخط الناقل الجنوبي وتطوير شبكات المياه لاستيعاب المياه الإضافية للجنوب والوسط، ليؤسس لمنظومة من شأنها تحسين خدمات المياه لأكثر من ستمائة وخمسين ألف نسمة من سكان محافظات رفح وخانيونس والوسطى. وسيعمل الخط الناقل الجنوبي في المرحلة الأولى على استيعاب 5 مليون م^3 سنويا كجزء من الحصة المخصصة للجانب الفلسطيني من المشروع الإقليمي " قناة البحرين " لخدمة المحافظتين، وكذلك من محطة تحلية الجنوب قصيرة الأمد في خانيونس. وسيتم خلط هذه الكميات مع كميات محددة وبجودة مدروسة من مياه الخزان الجوفي. هذه المنظومة ستكون قادرة بعد تشغيلها على تزويد المياه للمواطنين بمواصفات وكميات مقبولة، حيث ستقل نسبة ملوحتها عن 400 ملغم، وستصل حصة الفرد إلى 84 لتر/يوم، وبمعدل تزود لا يقل عن 12 ساعة يومياً.

وفي هذا الإطار وبعد التوقيع مع الشركة الإستشارية الدولية الاتفاقية الخاصة بالعقد الاستشاري للإشراف على الأعمال المكملة لمحطة التحلية المركزية، تم الإنتهاء من اجراءات التأهيل للشركات التي ستشارك في دخول عطاء تنفيذ انشاء الخط الناقل الجنوبي وملحقاته بتكلفة 47 مليون دولار، وتم أيضا فتح المظاريف للعطاء الخاص بتأهيل الخطوط المغذية من ميكوروت لمحافظتي خانيونس والوسطى بتكلفة 10مليون دولار، والتي دخلت مرحلة التقييم والترسيه، وجميع هذه العقود ممولة من قبل الحكومة الكويتية بقيمته 60 مليون دولار.

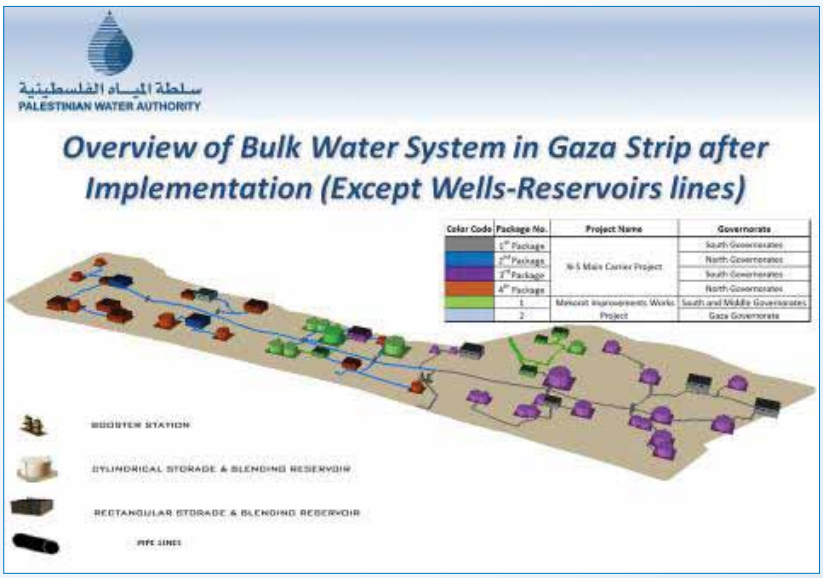

المؤتمر الإسلامي لوزراء المياه يُصدر قرارات خاصة لدعم قطاع المياه الفلسطيني

صادق وزراء المياه لدول منظمة التعاون الإسلامي على عدد من القرارات التي تؤكد على الحقوق المائية الفلسطينية، وتطالب المجتمع الدولي بإلزام اسرائيل لوقف سياساتها المائية التعسفية، ونهبها للموارد المائية الفلسطينية. ودعت دول المنظمة إلى ضرورة تقديم الدعم المالي والفني لتنفيذ خطة سلطة المياه والرامية إلى تطوير خدمات المياه والصرف الصحي دعماً لصمود أبناء الشعب الفلسطيني. وأشادت القرارات بالدول والمؤسسات التي تعهدت بدعم محطة التحلية خلال مؤتمر المانحين مطالبةً بوضع تلك التعهدات موضع التنفيذ على نحو عاجل.

جاء ذلك خلال الاجتماع الوزاري لوزراء المياه لدول منظمة التعاون الإسلامي في دورته الرابعة، والذي عُقد كأحد الفعاليات الأساسية لأسبوع القاهرة للمياه في العاصمة المصرية القاهرة، بحضور عدد كبير من وزراء المياه وممثلي دول منظمة التعاون الإسلامي. وترأس الوفد الفلسطيني المشارك رئيس سلطة المياه وبحضور سفير فلسطين لدى الجمهورية المصرية السيد ذياب اللوح.

وبدأت الفعاليات بلقاء وزراء المياه المشاركين بفخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والذي رحب بهم في بلده، مؤكدا على أهمية هذا الحدث لما له من دور في اتاحة الفرصة للعمل والتعاون في مجال المياه بين الدول الاسلامية.

وفي كلمته خلال اجتماع وزراء المياه، طالب رئيس سلطة المياه الدول الأعضاء ضرورة ايجاد موقف اسلامي موحد للتصدي للسياسات المائية الاسرائيلية، واسترداد الحقوق المائية الفلسطينية، مستعرضاً الوضع المائي الصعب الذي يعيشه أبناء الشعب الفلسطيني جراء هذه السياسات. مشددا على ضرورة اسراع الدول والمؤسسات المانحة لبرنامج التحلية المركزية في غزة إلى البدء بتنفيذ تعهداتها التي التزمت بها خلال مؤتمر المانحين آذار الماضي، وخصوصا البنك الاسلامي للتنمية والذي تعهد بحوالي 50% من قيمة المشروع نظرا للحاجة الماسة للبدء بتنفيذ مختلف مكونات البرنامج، ومقدما الشكر لكل الدول والمؤسسات المانحة. وأشاد رئيس سلطة المياه بالتعاون الثنائي القائم مع المملكة الأردنية والمملكة المغربية، ومملكة البحرين، كما أعرب عن تقديرة للدول التي أبدت رغبتها بدعم قطاع المياه الفلسطيني، وجاري العمل حاليا مع عدد من الدول لبلورة مجالات التعاون ومنها سلطنة عمان، والجمهورية الجزائرية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية العراق. وشارك الوفد الفلسطيني في افتتاح وفعاليات أسبوع القاهرة للمياه. كما عقد رئيس سلطة المياه سلسلة من اللقاءات الثنائية مع الوزراء ورؤساء الوفود وعدد من المنظمات الحاضرة، تناول فيها سبل تعزيز التعاون الثنائي في مجال المياه.

نقاش بطاقات الوصف الوظيفي الخاصة بالهيكلية الجديدة

تم في مقر سلطة المياه عقد ورشة العمل الخاصة بنقاش بطاقات الوصف الوظيفي للوظائف الاشرافية، بحضور الفريق الفني المشكل من ديوان الموظفين العام، ديوان الرئاسة، السياحة والآثار، الصحة، وزارة الأشغال، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العدل. برئاسة مدير عام التخطيط الوظيفي وجداول التشكيلات في ديوان الموظفين السيد وائل الريماوي.

وتم في بداية اللقاء استعراض نبذه عن الهيكلية الجديدة لسلطة المياه، والتحديات التي واجهت اعداد هذه الهيكلية المكونة من ست ادارات عامة –اثنتان موحدة وأربعة تخصصية (37 دائرة – 86 قسم) 7 وحدات (2 موحدة وخمسة تخصصية). كما تطرق اللقاء لأهم التحديات والتي تمثلت باعادة دراسة آليات سير العمل، وخطواته وتقاطعاته داخل سلطة المياه، وبالتالي إعادة توزيع الأدوار على الدوائر والادارات المختلفة، وكذلك تم اعادة ترتيب الدوائر داخل الادارات العامة وتوزيع الأقسام في الدوائر بناء على الأسس التي تتماشى مع مصلحة وتطوير العمل.

مجموعة العمل في قطاع المياه
شراكة وتكامل نحو رؤية مشتركة

منذ تأسيسها، هدفت مجموعة العمل في قطاع المياه والصرف الصحي إلى التعاون والمشاركة في دعم القطاع، والمشاركة في وضع السياسات العامة وتوحيد الأولويات الخاصة بتقديم الدعم المالي والفني لمختلف المشاريع والبرامج، وتبادل الآراء والمقترحات حول تطوير القطاع ورفع قدرات العاملين فيه، كما وتعمل المجموعة على المشاركة في وضع التوصيات الخاصة بالميزانيات السنوية وايجاد التمويل اللازم للمشاريع. وتشارك مجموعة العمل القطاعية في تبادل المعلومات والوثائق والدراسات في قطاع المياه والتي تخدم تحقيق الرؤية المشتركة في تطوير خدمات القطاع من خلال تنفيذ الخطة الإستراتيجية لسلطة المياه 2017 – 2022.

سلطة المياه في رئاسة المجموعة ضمان تحديد الأولويات وتوحيد الجهود

تضم المجموعة في عضويتها 16 عضوا من المؤسسات المانحة، الوزارات ذات العلاقة، وعدد من المنظمات التابعة لهيئة الامم المتحدة، إضافة إلى عدد من المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني الداعمة لقطاع المياه في فلسطين. وحسب الهيكلية للمجموعة الحالية فتشغل الممثلية الهولندية منصب نائب رئيس المجموعة، والذي يشغله في كل دورة أحدى الدول المانحة، فيما يشغل البنك الدولي المستشار الفني للمجموعة، فيما تشغل سكرتاريا تنسيق المساعدات السكرتاريا العامة للمجموعة.

ضمن النظام الأساسي لمجموعة العمل القطاعية، تتولى سلطة المياه ممثلة برئيسها رئاسة المجموعة، وذلك لضمان توحيد الجهود، وتوجيه الدعم المالي والفني المقدم من الجهات المانحة والشركاء بما يخدم تنفيذ خطة سلطة المياه وحسب الأولويات الواردة فيها. وتشمل مهام سلطة المياه كرئيس للمجموعة: ترؤس اجتماعات المجموعة، وتنظيم الإجتماعات من حيث جدول الأعمال ودعوة الاعضاء والجهات ذات العلاقة، وضع الخطط وآليات التنفيذ ومؤشرات الأداء للتقييم الدوري وتعميم السياسات والاستراتيجيات الصادرة عن سلطة المياه وأخذ توصيات ومقترحات أعضاء المجموعة، وتقديم تقارير منتظمة للحكومة وتقديم المشورة بشأن أنشطة وقرارات المجموعة، وعرض ومناقشة السياسات والقرارات الحكومية المتعلقة بالمياه على أعضاء المجموعة.

اللجنة المصغرة.. أساس لكفاءة التنسيق

لضمان أعلى درجة من التنسيق لتحقيق غايات المجموعة، تعقد اللجنة المصغرة الأساسية "Core Group" والمكونة من (سلطة المياه، الممثلية الهولندية، البنك الدولي، سكرتاريا تنسيق المساعدات) اجتماعات تنسيقية، كان آخرها في

شهر أكتوبر الماضي، في مقر سلطة المياه، وهدف اللقاء إلى التحضير لاجتماع مجموعة عمل قطاع المياه، ومناقشة أهم المواضيع التي ستطرح في هذا الاجتماع، بالاضافة إلى مناقشة البنود المرجعية لمجموعة العمل والعضوية. ويقع ضمن مسؤوليات اللجنة المصغرة التحضير لاجتماعات مجموعة العمل، والتأكد من وصول المعلومات والوثائق اللازمة لكافة أعضاء المجموعة، والتأكد من الإلتزام بالقرارات الصادرة عن المجموعة، إضافة إلى متابعة التطورات واعداد التقارير اللازمة.

الاجتماعات الدورية للمجموعة منصة لمناقشة التحديات ودعم التوجهات المستقبلية

تقوم سلطة المياه بصفتها الرئيس بتنظيم اجتماعات مجموعة العمل، والتي تكون بحد أدنى اجتماعان سنويا، حيث تضع سلطة المياه على الطاولة أجندة وأولويات مشاريع المياه والصرف الصحي، وعملية الإصلاح، للمناقشة ولموائمة الدعم الدولي مع أولويات الحكومة الفلسطينية بما يحقق ويخدم مبدأ كفاءة وفعالية الدعم. كما يتم استعراض أهم الإنجازات في القطاع والتي تحققت بفضل الشراكة بين كافة الأطراف وانعكاساتها الإيجابية على الأرض. وتعتبر اجتماعات مجموعة العمل منصة لاستعراض التحديات السياسية الناجمة عن السياسات والإنتهاكات الإسرائيلية المائية، في محاولة لحشد التأييد الدولي والضغط على اسرائيل في وقف المعيقات أمام المشاريع التطويرية لسلطة المياه.

وقد اجتمعت مجموعة العمل في قطاع المياه منتصف ديسمبر/كانون أول الماضي، في مقر سلطة المياه وبحضور الغالبية العظمى من الأعضاء، حيث افتتح رئيس سلطة المياه الإجتماع مسلطاً الضوء على أهم انجازات 2018، وأولويات العام 2019، خلال ترؤسه لاجتماع مجموعة العمل القطاعية، مضيفا أن هناك العديد من التطورات الحاصلة في قطاع المياه، والعديد من التحديات والتي تتطلب تكثيف الدعم والمساندة لتحقيق كافة البرامج والمشاريع للتجمعات الفلسطينية المختلفة.

وفي كلمتهم الخاصة أكدت كل من ممثلة هولندا نائبة الرئيس للمجموعة وممثلة الاتحاد الأوروبي عن دعمهم والدول الأعضاء في الاتحاد للدولة الفلسطينية والسعي إلى العمل ضمن مبدأ الشراكة مع فلسطين للوصول بها إلى دولة ديمقراطية ومتطورة اقتصاديا بشكل عام، والى دعم قطاع المياه كأولوية داعية إلى مواصلة برنامج الإصلاح، مؤكدين فيما يتعلق بقطاع غزة، أن الوضع المائي الخطير هناك يوجب على دول الإتحاد الأوروبي دعم برامج المياه وخاصة مشروع التحلية المركزية.

توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة العمل ضد الجوع لدعم المناطق المهمشة ومناطق "ج"

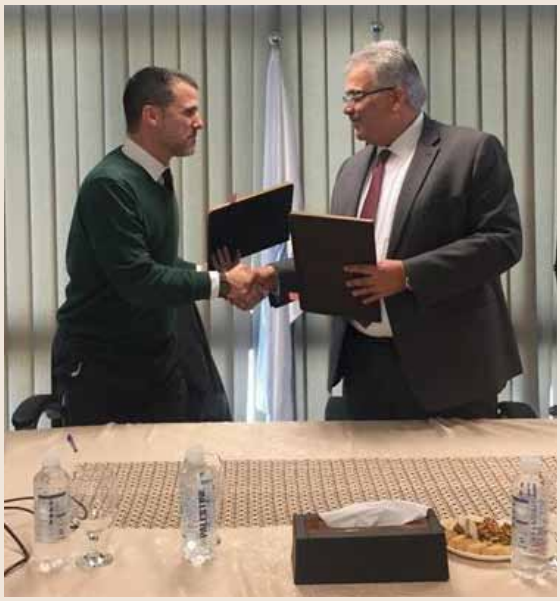

دعماً لصمودهم، من خلال إيجاد كافة الطرق التي من شأنها تحسين ظروفهم المعيشية بتوفير خدمات المياه والصرف الصحي، تضع سلطة المياه المناطق المهمشة وخاصة المناطق "ج" على رأس أولوياتها، وذلك ضمن إطار خطتها الاستراتيجية الرامية إلى تحسين الوضع المائي في كافة التجمعات الفلسطينية والتخفيف من الأزمة المائية وخصوصا في مناطق "ج" والمناطق المهمشة.

واستجابة لهذا التوجه، وقع رئيس سلطة المياه مع مدير مؤسسة العمل ضد الجوع السيد كونزالو كودينا، مذكرة تفاهم للتعاون في العديد من البرامج والمشاريع التي تستهدف هذه التجمعات في فلسطين. وخلال مراسم التوقيع ثمن رئيس سلطة المياه لمؤسسة العمل ضد الجوع الدور الهام الذي تقوم فيه في دعم الشعب الفلسطيني، لا سيما في تنفيذ برامج تخدم تحسين الوضع المائي في المناطق المهمشة والمناطق المصنفة ج.

"يعاني السكان الفلسطينيين في المناطق المصنفة "ج" من تحديات كبيرة، ونسبة عالية من الفاقد في شبكات المياه، وهذه المناطق بحاجة إلى مشاريع اضافية تخدم تطوير الوضع المائي فيها، ونحن سنواصل دعمنا وتعاوننا مع سلطة المياه لتحسين الوضع المائي في هذه المناطق."

السيد كونزالو كودينا
مدير مؤسسة العمل ضد الجوع

مشروع صرف صحي أريحا

لدعم صمود أهلنا في الأغوار
وداعم أساسي للسياحة والزراعة في المدينة

أريحا مدينة تاريخية قديمة يعود تاريخها إلى عشرة آلاف سنة قبل الميلاد، وتعتبر أخفض منطقة في العالم، ويبلغ عدد سكانها حوالي 50 ألف نسمة حسب احصائيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 2017، ويقع في أراضيها مخيمي عقبة جبر وعين السلطان. للمدينة أبعاد اقتصادية كبيرة فهي نقطة جذب للسياح يزورها مئات الآلاف من السائحين سنويا، وتشتهر أريحا والأغوار بالزراعة خصوصاً المحاصيل التي تنمو في المناطق الحارة الرطبة مثل الحمضيات والموز والنخيل والحبوب.

قبل المشروع كانت أريحا آخر مدينة فلسطينية من مراكز المحافظات التي تخلو من شبكات تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، وكانت تعتمد على الحفر الامتصاصية في تجميع المياه العادمة، والتي لها أخطار بيئية وصحية كبيرة بما تسببه من تلويث لآبار المياه الجوفية التي يزيد عددها عن 80 بئرا، إضافة إلى تلوث التربة الزراعية الخصبة، والبيئة الزراعية والسياحية.

وتقديرا من سلطة المياه لأهمية المدينة التاريخية والاقتصادية، وضعت مشروع تنفيذ مشروع الصرف الصحي وبناء محطة المعالجة في أريحا على رأس أولوياتها في خطتها الإستراتيجية. وبدأت المشروع الطموح الذي أصبح واقعا بالتواصل مع مختلف الشركاء والمانحين لإقناعهم بأهميته.

مشروع إنشاء محطة المعالجة

قدمت سلطة المياه مقترح متكامل عن أهداف ومكونات وأبعاد المشروع الإستراتيجية، لانشاء نظام صرف صحي أريحا إلى الحكومة اليابانية من خلال وكالة التنمية اليابانية (جايكا) التي وافقت على تمويله بقيمة 32.5 مليون ودولار، على ان تقوم الحكومة الفلسطينية بالمساهمة بمبلغ مليوني دولار من خلال الموازنة التطويرية لسلطة المياه وتم اعداد الدراسات والتصميم، وبدأ العمل في المشروع والذي انتهى بانشاء محطة معالجة بقدرة تصميمية 9800 م^3 يوميا، بالإضافة إلى 30 كم من الخطوط الناقلة والرئيسية، وخلايا شمسية تنتج حوالي 100 كيلوواط\الساعة، إلى جانب ما يُقدر بحوالي 100 وصلة منزلية لكبار مستهلكي المياه، لضمان وصول حوالي 500 م^3 يوميا للمحطة.

البناء المؤسساتي جزء لا يتجزأ من المشروع

ايمانا من سلطة المياه ان التطوير المؤسساتي هو الأساس والرافعة الحقيقية في تطوير واستدامة مشاريع البنية التحتية، وضعت برنامج تعزيز وتطوير القدرات العاملة كجزء أساسي من المشروع، والذي اشتمل على تدريب طواقم فنية وإدارية من بلدية أريحا، بالتوازي مع تطوير الأنظمة والإجراءات. ولتحقيق هذه الغاية، تقدمت سلطة المياه إلى الحكومة اليابانية بمقترح مشروع تم الموافقة عليه بمبلغ 5 مليون دولار يغطي برامج تدريبية لرفع القدرات العاملة في القطاع. وتم تنفيذ المشروع خلال 5 سنوات من خلال شركة يابانية استشارية دولية. وتم الانتهاء منه شهر آذار2018 وشمل برامج تدريبية وزيارات ميدانية لمشاريع مشابهة، وتطوير النظام الداخلي للصرف الصحي ونظام تعرفة للمياه والصرف الصحي، ودليل اجراءات لربط المنازل والمنشآت بشبكة الصرف الصحي مما ساهم في نجاح تشغيل المشروع بكفاءة.

مراحل لتنفيذ شبكة الصرف الصحي وربط المنازل

لم تكن المنحة اليابانية ومساهمة سلطة المياه كافية لتغطية كامل شبكة صرف صحي أريحا كما هو مخطط لها، فقد كانت لا تزال بحاجة إلى أكثر من 50 كم من أنابيب الصرف الصحي الرئيسية والفرعية، وأكثر من أربعة آلاف وصلة منزلية داخل المدينة، لذا عملت سلطة المياه على إيلاء اكمال المشروع أولوية قصوى، وبدأت بالبحث عن مصادر للتمويل، وبالتواصل مع وكالة التنمية الأمريكية لهذا الغرض، وافقت الوكالة على تنفيذ المرحلة الأولى من اكمال شبكة الصرف الصحي، وكان نجاح تنفيذ وتشغيل محطة المعالجة حافزاً أساسيا في دخول وكالة التنمية الامريكية للمساهمة في توفير التمويل لتوسيع المشروع. وقامت الوكالة بتنفيذ 15 كم من الخطوط الرئيسية والفرعية، إضافة إلى 585 وصلة منزلية، بتكلفة 4.5 مليون دولار. المشروع ساهم في تحسين خدمات الصرف الصحي لأكثر من 5400 مواطن، وتم افتتاحه نهاية 2015.

وإصرارا من سلطة المياه على اتمام كافة مكونات المشروع، تم

طرح المرحلة الثانية من مشروع تمديد الشبكة على الوكالة الأمريكية استنادا إلى نجاح الشركة في تنفيذ المرحلة الأولى، والتي بدورها وافقت على المساهمة بمبلغ 6.5 مليون دولار لتنفيذ ما يزيد عن 25 كم من شبكات الصرف الصحي الفرعية، إضافة إلى 755 وصلة منزلية، وتم البدء بالعمل بمشروع الربع الأخير من 2017 ومن المتوقع افتتاحه آذار 2019. وستسهم هذه المرحلة من المشروع عند انتهائها إلى زيادة تدفق مياه الصرف الصحي إلى محطة المعالجة التي مازالت بحاجة إلى آلاف الامتار المكعبة لتعمل ضمن الحد الأمثل لمعايير التصميم.

في ظل نقص المياه
توفير مياه ري لآلاف الدونمات الزراعية

تعتبر مدينة أريحا مدينة زراعية بامتياز، إلا أنها تعاني من تدني جودة المياه الجوفية بسبب ارتفاع نسبة ملوحة التربة، بالتوازي مع انخفاض معدلات هطول الأمطار في المدينة. من هنا، عملت سلطة المياه بالتعاون مع وزارة الزراعة على تشجيع المزارعين على استخدام المياه المعالجة للأغراض الزراعية، وخاصة لري أشجار النخيل والحمضيات، وذلك كمصدر اضافي بديل لمياه الري، وبما يتوافق مع قانون المياه والمواصفات والتعليمات الالزامية الفلسطينية في هذا المجال ومنذ اليوم الأول لتشغيل محطة المعالجة. ويتم حالياً اعادة استخدام ما يقدر بأكثر من 1200 م^3 يومياً معظمها تستخدم في ري النخيل.

ريادة وفعالية في استخدام الطاقة الشمسية

وعملاً بسياسة تقليل التكاليف التشغيلية، واستغلال الطاقة الشمسية كمصدر مستدام لتزويد الطاقة، تم تركيب خلايا شمسية بقدرة 103 كيلواط/الساعة في محطة المعالجة، كأول مشروع صرف صحي في فلسطين يتم استغلال الطاقة الشمسية فيه كمصدر غير تقليدي فاعل، وتغطي الخلايا الشمسية حوالي 30% من الاستهلاك الكهربائي الحالي، مما سيسهم في توفير المصاريف التشغيلية من جهة، والعمل على تخفيف الضغط على شبكة الكهرباء من جهة أخرى.

مرحلة جديدة من المشروع في حيز التنفيذ

مؤخرا عملت سلطة المياه مع الحكومة اليابانية على توفير مبلغ 2 مليون دولار، نصفها من الميزانية التطويرية لسلطة المياه، والنصف الآخر من الحكومة اليابانية، وذلك لتركيب أكثر من 1150 وصلة منزلية اضافية. وقد دخل المشروع حيز التنفيذ كانون ثاني/2018 على ان يتم الانتهاء منها شهر تشرين أول 2019، وستسهم هذه المرحلة في تحسين خدمات الصرف الصحي للمواطنين وتخليصهم من النتائج السلبية للحفر الإمتصاصية، إضافة إلى تزويد محطة المعالجة بأكثر من 800 متر مكعب من مياه الصرف الصحي لمعالجتها في المحطة.

تحديات ودروس مستفادة

واجه المشروع كأي مشروع جديد بعض التحديات التي عملت سلطة المياه على حلها بالشراكة الحقيقية مع الجهات ذات العلاقة. فقد كان توفير الأرض بما يزيد عن 80 دونم هو التحدي الاكبر الذي واجه سلطة المياه وتم التغلب عليه عن طريق استئجار أراضي وقفية من وزارة الأوقاف لمده 25 عاماً لانشاء المحطة والمرافق التابعة لها. كما واجه المشروع تحدي كبير في توفير تمويل لتنفيذ المشروع بما يزيد عن 30 مليون دولار على مرحلة واحدة، وهذا ما تم التغلب عليه بعد مفاوضات شاقة مع ممثلي الحكومة اليابانية، الذين في النهاية وافقوا على تمويل المشروع بمبلغ 32.5 مليون دولار.

ومن التحديات التي واجهت المشروع غياب العناصر البشرية المؤهلة لادارة هذا النوع من المشاريع، وقد تم التغلب عليه بتوفير تمويل لبرنامج بناء قدرات شامل لتطوير دائرة المياه والصرف الصحي. وإحدى العقبات أيضا تمثلت بنتائج دراسة الجدوى الأولية التي كانت نتائجها غير مشجعة للجهات المانحة بسبب انخفاض سعر مياه الشرب في مدينة أريحا مقارنة مع باقي المدن، حيث أظهرت هذه الدراسات أن سعر تكلفة المياه المعالجة سيكون أعلى من سعر مياه الشرب في حينه. ومن الدروس المستفادة خلال مختلف المراحل هو ضرورة التخطيط السليم والدراسة الدقيقة للمعطيات المتوفرة والحاجات المستقبلية المتوقعة دون تضخيم، حتى يتم تشغيل المشروع بكفاءة عالية منذ البداية دون الحاجة إلى عمل مزيد من التدخلات منذ البداية لدفع المشروع للنجاح.

أبعاد المشرع الإقتصادية والبيئية والإجتماعية

- يخدم المشروع جزءًا كبيراً من مدينة أريحا، وقد ساهم في تحسين خدمات الصرف الصحي لساكني المدينة، كما أن المحطة أنشئت بقدرة استيعابية تستطيع أن تخدم مدينة أريحا بكامل زوارها من سائحين ومسافرين عبر الحدود مع التجمعات المجاورة مثل منطقة عقبة جبر ومنطقة الديوك ومنطقة مخيم عين السلطان ومنطقة النويعمة، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا.
- رفع المشروع من مستوى الخدمة المقدمة بيئياً بعد التخلص من الحفر الامتصاصية ومخاطرها الصحية والبيئية.
- شجع المشروع على زيادة الاستثمار في محافظة أريحا، الأمر الذي إنعكس إيجاباً على المستوى الاقتصادي في المنطقة بزيادة تشغيل الأيدي العاملة.
- دعم السياحة في المدينة بعد التخلص من كافة المشاكل الناجمة عن مياه الصرف الصحي.
- التخلص من الظروف البيئية السيئة الناجمة عن تلويث اختلاط مياه الصرف الصحي غير المعالجة مع المياه الجوفية والسطحية والتي كان لها تأثيراً سلبياً على صحة المواطن الذي يستهلك المزروعات المروية من هذه المياه.

الحكومة الهولندية

عقود من الشراكة والدعم المبني على أسس ثابتة

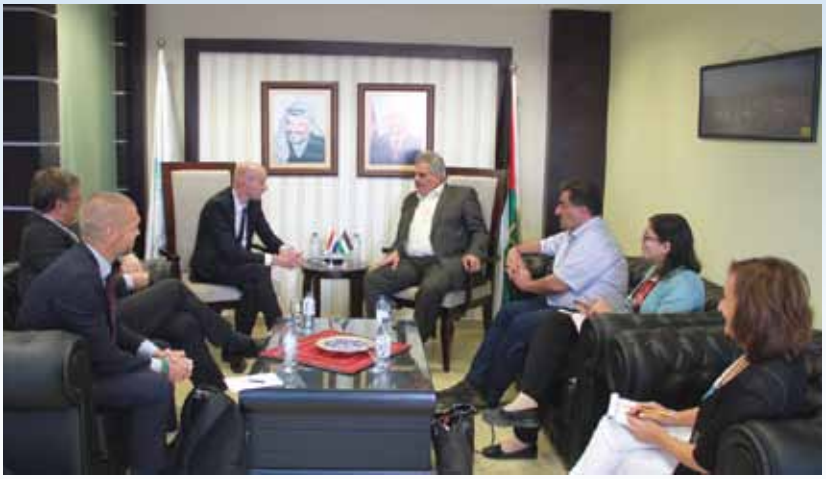

خلال عقود من الجهود المكثفة، جنى الهولنديون خبرة ومعرفة واسعة مبنية على أسس متينة من المعلومات التقنية والمؤسساتية في مجال إدارة المياه . ومع توفر الإمكانيات الداخلية، أخذت هولندا على عاتقها مشاركة هذه المعرفة عالمياً، وذلك لتحقيق هدفان أساسيان: ضمان حصول الشعوب على حق من حقوق الإنسان الأساسية، وتعزيز التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية.

وتعتبر الحكومة الهولندية داعمة للشعب الفلسطيني في العديد من المجالات، وعلى رأسها قطاع المياه والصرف الصحي، والذي بدء مع بدايات "السلطة الفلسطينية". حيث وظفت الحكومة الهولندية الخبرة العريقة في مجال المياه والصرف الصحي في دعم قطاع المياه الفلسطيني على مدى عقود. واليوم تشغل هولندا منصب نائب رئيس مجموعة العمل في قطاع المياه، وذلك بهدف عكس خبرتها في هذا المجال لضمان بناء أسس الحوار البناء والعمل المشترك الذي يخدم الرؤية المتمثلة في تطوير قطاع المياه بكافة مكوناته.

الخطوة الأولى تمثلت في تقديم الدعم من خلال برنامج غزة البيئي – خطة العمل الخاصة بالموارد المائية (WRAP)، في عام 1994. حدد البرنامج أهم القضايا التي يواجهها القطاع من خلال تقييم متعمق لاحتياجات السكان، ودراسة الموارد المائية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة آنذاك. لتواصل الحكومة الهولندية دعمها للقطاع وتتوسع لتشمل مختلف المجالات من حوكمة المياه، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك بناء القدرات. وكان الدعم الأكاديمي والبحثي للبرامج المتعلقة بالمياه بالإضافة إلى برامج التدريب الثنائية، ومتعددة الأطراف مؤشراً واضحاً للتعاون الفلسطيني –الهولندي. كنتيجة لذلك، افتتح أول برنامج متخصص للدراسات العليا في مجال المياه والبيئة في عام 2001.

واليوم، لا تزال الحكومة الهولندية داعما رئيسيا لقطاع المياه الفلسطيني، والتي تقدم الدعم اللازم بالتوافق مع أجندة المياه الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للمياه، والاستراتيجية المشتركة للإتحاد الأوروبي، وبالتعاون الوثيق مع سلطة المياه الفلسطينية، ويهدف الدعم الهولندي لقطاع المياه إلى:

- زيادة فرص الوصول إلى الخدمات المستدامة للمياه في مختلف المحافظات
- تعزيز الحوار والتعاون المشترك بين مختلف أصحاب المصلحة حول التحديات المشتركة، لإيجاد حلول عملية ونتائج ملموسة
- رفع كفاءة العمل وضمان الاستدامة المالية للمؤسسات العاملة في القطاع
- المساعدة على خلق بيئة مواتية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإشراك المؤسسات الأكاديمية والعلمية، والمساهمة في الإدارة السليمة للموارد وتوفير خدمات مستدامة.

تتحقق هذه الطموحات من خلال عدد من المشاريع الاستراتيجية القائمة على الأرض ومنها:

- برنامج البنية التحتية للمياه في قطاع غزة، المنفذ من خلال "صندوق البنك الدولي"، حيث عمل البرنامج على تحسين نوعية وكفاءة خدمات المياه والصرف الصحي (3 مليون يورو).
- التعهد بدعم برنامج التحلية المركزية في غزة بقيمة 8 مليون يورو خلال "مؤتمر المانحين"، للمساعدة في التخفيف من الوضع المائي الكارثي في غزة.
- دعم الدراسات التقييمية في قطاع غزة، لتكوين لمحة عامة عن البرامج والمشاريع القائمة، وتحديد الأولويات التمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل في المياه والصرف الصحي.

مشروع صرف صحي ومياه بيت لحم

> إن هولندا ملتزمة بمساعدة الفلسطينيين في الإدارة المتكاملة للمصادر المائية، وحوكمة المياه وزيادة القدرة على الوصول إلى مياه شرب آمنة وبأسعار معقولة، وخدمات صرف صحي كافية وعادلة، بما يتماشى مع برنامج عام 2030 وتحديدًا الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالمياه "SDG6". سنواصل العمل في المنطقة مع سلطة المياه الفلسطينية والشركاء الآخرين للتغلب على التحديات والمساعدة في توفير الفرص لتحقيق الأمن المائي من أجل قطاع مياه مستدام ".
>
> **السيد هينك اوفينك**
> **المبعوث الهولندي الخاص لشؤون المياه الدولية**

- دعم مشروع تأهيل المياه والصرف الصحي في محافظة بيت لحم بتكلفة 17 مليون يورو (7 مليون يورو من الحكومة الهولندية و10 مليون من الوكالة الفرنسية للتنمية) ، وهو مشروع كبير اشتمل على بناء خزانين جديدين لتوزيع الماء في بيت جالا وبيت ساحور ويشمل المشروع أيضاً إعادة تأهيل 3 محطات ضخ في الدهيشة والدوحة والمطلة وإضافة خطوط ناقلة واستبدال الأنابيب القديمة لزيادة كفاءة الشبكة، مع تأهيل كامل لمحطتي ضخ المجاري الشمالية والجنوبية. ويكمل البنية التحتية الاساسية التدريب التقني، وتنمية قدرات العاملين في القطاع في المنطقة. حيث ينتفع من هذا المشروع 5 من البلديات الكبرى في المحافظة، إضافة إلى 10 قرى وثلاثة مخيمات ومن هنا تظهر مدى أهمية هذا المشروع ودوره المستقبلي في تحسين خدمات المياه في المحافظة، وتوفير مياه صالحة للشرب لسكان المنطقة تكفي احتياجاتهم حتى 2025.
- العمل على تنفيذ مشروع جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي بشكل آمن بالشراكة مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، بهدف حماية الصحة العامة والبيئة في باقة الشرقية، زيتا والنزلات من خلال الإدارة السليمة لمياه الصرف الصحي (بقيمة 5.8 مليون يورو). كما سيتم تطوير القدرات التقنية للمجالس لتمكينها من رصد الانتهاكات البيئية وتشغيل الأنظمة بشكل مستدام. ويدعم المشروع سلطة المياه في قياس كميات المياه العادمة في خمس أودية في الضفة الغربية.
- دعم برامج توفير خدمات الطاقة والمياه بشكل مستدام "للتجمعات غير المخدومة"، أي غير المتصلة بشبكات المياه والصرف الصحي، وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية للأسر الفلسطينية في هذه المناطق وخصوصا في المناطق المهمشة. ويوازي هذه البرامج دعم تنفيذ خطط للصيانة والتدريب للمستفيدين، لضمان الاستدامة طويلة الأمد لهذه النظم (2.4 مليون يورو).
- دعم مجلس تنظيم قطاع المياه لتنفيذ برنامج ' تقييم الأداء وإحداث التغيير ' بهدف رصد وتحسين خدمات الصرف الصحي من خلال إعداد وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسية.
- التعاون الأكاديمي الفلسطيني–الهولندي في قطاع المياه، من خلال مشروع تنفذه 10 جامعات من كلا البلدين، وقد دخل المشروع مرحلته الثانية. يهدف هذا المشروع الى تطوير المعرفة، والسياسات والممارسات والإطلاع على التكنولوجيا الحديثة في المجالات ذات الصلة، من أجل رفع مستوى الإدارة المستدامة للمياه والموارد البيئية، بما في ذلك تقديم الخدمات المتعلقة بالمياه بشكل مستدام. كما يسعى المشروع لتعزيز جودة وملائمة التعليم وبرامج التدريب في المواضيع المتعلقة بالمياه للمؤسسات الأكاديمية الفلسطينية من خلال الموائمة بين الأبحاث المطروحة لتحقق الغاية الأساسة وهي إيجاد حلول للتحديات الرئيسية التي تواجه قطاع المياه، سواء على صعيد السياسات أو على الصعيد الفني. (1.8 مليون يورو).
- دعم الفعاليات والأنشطة التي تنظمها سلطة المياه – هاكاثون المياه والمنتدى الدولي الأول للمياه، ويوم المياه العالمي كل عام، لدعم جهود سلطة المياه الرامية إلى إنشاء المنصات التي تعزز تبادل الخبرات بين الأجيال، والحوار بين الأكاديميين والمنظمات الدولية، والمنظمات الاهلية، في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى رفع مستوى الوعي العام المحلي بأهم قضايا المياه.

جولات تفقدية وافتتاح مشاريع في العديد من محافظات الوطن

مشاريع ملحة بتمويل من الموازنة التطويرية لسلطة المياه

قام رئيس سلطة المياه على رأس وفد من سلطة المياه وعدد من المؤسسات ذات العلاقة في كل محافظة، بعمل جولات تفقدية هدفت إلى الوقوف على احتياجات التجمعات السكانية، ودراسة الحلول المطروحة مع الهيئات المحلية، إضافة إلى افتتاح عدد من المشاريع في العديد من المحافظات ساهمت في تحسين خدمات المياه والصرف الصحي لأبناء شعبنا، ومعظم هذه المشاريع تم تمويلها من الموازنة التطوير لسلطة المياه.

جولة تفقدية وإفتتاح العديد من المشاريع في المحافظات الجنوبية (الخليل وبيت لحم)

من أجل تحسين الوضع المائي وتطوير قطاع الصرف الصحي لانهاء الكارثة البيئية والصحية التي يعاني منها أهلنا في محافظتي الخليل وبيت لحم، تم افتتاح العديد من المشاريع التطويرية الهامة التي تهدف لايلاء الأهمية لكافة التجمعات الفلسطينية وخاصة تجمعات الجنوب التي تضم العديد من المناطق المهمشة وتعتبر الأكثر معاناة جراء الاجراءات الاسرائيلية، حيث بلغت قيمة هذه المشاريع 1.785 مليون شيكل من الموازنة الطارئة لسلطة المياه. وقد شاركت مستشارة دولة رئيس الوزراء الدكتورة خيرية رصاص مراسم هذه الإفتتاحات ضمن الجولة الخاصة للمحافظتين.

• افتتاح مشروع خط تصريف مياه الأمطار في مخيم عايدة

سارعت سلطة المياه لتنفيذ مشروع خط تصريف مياه الأمطار في مخيم عايدة، باعتباره مشروعاً بالغ الأهمية ويأتي استجابة لطلب اللجنة الشعبية للمخيم، حيث تم العمل على تنفيذه بفترة قياسية لتجنب دخول فصل الشتاء قبل انجازه. وقد تضمن المشروع تنفيذ خط صرف صحي مرافق لخط الأمطار لتنظيف المنطقة من المياه العادمة وتجمع مياه الأمطار. وتكمن أهمية المشروع بتأثيره الايجابي على السكان، حيث ساهم في التخلص من آثار الفيضانات التي كانت تهدد المنطقة. إضافة إلى حماية المنازل من خطر فيضان مياه الأمطار من خلال تصريفها عبر عبارة تصريف تحت جدار الفصل العنصري تم إنشاؤها لهذا الغرض. واليوم يعمل الخط على حماية البيوت المجاورة في مخيم عايدة من خطر الفيضانات.

افتتاح مشروع خط تصريف مياه الامطار - مخيم عايدة

• افتتاح خط حي العودة في مخيم العروب

يشمل المشروع على ربط مدرسة العودة في المخيم والمناطق المجاورة بشبكة الصرف الصحي. حيث أن تنفيذ هذا المشروع يساهم في حماية طلاب المدرسة من خطر تدفق المياه العادمة. ولهذا السبب قامت سلطة المياه بإيلائه أهمية بالغة من خلال رصدها التمويل اللازم وعملت على تنفيذه بسرعة لحماية أهالي المنطقة.

• افتتاح مشروع سيل المياه العادمة في منطقة واد السمن- قرى ريف دورا

لأهمية المشروع وانعكاساته الإيجابية على حياة المواطنين بشكل مباشر، قامت سلطة المياه باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للبدء الفوري بمشروع سيل المياه العادمة في منطقة وادي السمن، حيث أن سيل المياه العادمة هناك يتدفق بشكل مباشر من جانب المنازل مما يؤدي إلى تهديد حياة المواطنين بخطر انتشار الأمراض المعدية إلى جانب خطر غرق الأطفال لا سيما أن المنطقة تعاني من قدم البنية التحتية وترهلها.

وقد قامت سلطة المياه بإنشاء خط مجاري بطول ١٠٢٧ وبقيمة مالية تصل إلى مليون وثلاثمائة ألف شيكل، وذلك بهدف إنهاء تدفق المياه العادمة القادمة من مدينة الخليل، والتي تمر وسط التجمعات الفلسطينية القريبة من وادي السمن، وذلك لإنهاء معاناة أهالي هذه المناطق وخصوصا أن بعض المنازل لا تبعد عن السيل أكثر من ٥ أمتار وهناك ما يزيد عن 500 أسرة تتأثر بروائح المياه العادمة وآثارها الصحية، ومن خطر الفيضان وأكثرها في منطقة أبو العسجا. وسيمتد العمل في هذا المشروع ليتضمن تنفيذ خط بطول 1200م في المرحلة

جولة تفقدية لعبارة المياه - مخيم عايدة

الثانية، بقيمة مالية تصل إلى مليون ونص مليون شيكل وهي من ضمن الموازنة التطويرية لسلطة المياه التي تسعى لأن يكون الوادي خالي نهائيا من المياه العادمة نهاية 2021.

- **الانتهاء من إنشاء شبكة صرف صحي في العروب**

أنهت سلطة المياه إنشاء شبكة صرف صحي العروب، وذلك بتكلفة حوالي ٢٢١ ألف شيكل، بهدف حماية طالبات المدرسة المجاورة، وسكان الحي من المياه العادمة.

- **وضع حجر الأساس لمشروع صرف صحي جنوب دورا**

لطالما عانى أهالي منطقة ابو العسجا في الخليل من المكرهة الصحية والتلوث، الأمر الذي جعل سلطة المياه تضع تنفيذ مشروع صرف صحي جنوب دورا على سلم أولوياتها. وتبلغ تكلفة المشروع بمرحلته الأولى والثانية حوالي ٣ مليون شيكل من الموازنة التطويرية لسلطة المياه.

- **جولة تفقدية في مخيم عايدة**

تم خلال الجولة تفقد مشروع إنشاء عبارة المياه الذي تم تنفيذه وتمويله من موازنة السلطة بقيمة حوالي 268 ألف شيكل، وتنبع أهمية المشروع من انتهاء مشكلة لطالما عانى منها سكان المخيم، فإنشاء العبارة سيحد من خطر فيضان مياه الأمطار وسيحمي المواطنين ومنازلهم من خطر الانهيار.

الوقوف على احتياجات محافظة سلفيت

جولة تفقدية في قرية قيرة - سلفيت

تعاني محافظة سلفيت التضييقات الاسرائيلية والهجمات الاستيطانية المتواصلة والتي تستهدف أبناء شعبنا، للتضييق عليهم واجبارهم على ترك أراضيهم. ودعما لصمودهم ووقوفا على احتياجاتهم قام رئيس سلطة المياه ووفد من سلطة المياه بجولة تفقدية، ضمت قراوة بني حسان، وقرية حارس، وبلدة كفل حارس، واختتمت بقرية قيرة. وجرى خلال الجولة عقد سلسلة من اللقاءات مع الهيئات المحلية، تم خلالها طرح العديد من القضايا المتعلقة بأهمية تأهيل الشبكات الحالية التي تعاني من القدم وتتسبب بوجود فاقد مرتفع لكميات المياه، إلى جانب بناء خزانات ومد خطوط. وأوضح رئيس سلطة المياه أن هذه المشاريع سيتم دراستها بكافة جوانبها الفنية والمالية لإدراجها ضمن المشاريع ذات الاولوية والعمل على توفير التمويل اللازم لها.

وفي جولة ثانية في المحافظة شملت بديا ودير استيا، اجتمع رئيس سلطة المياه برؤساء وأعضاء الهيئات المحلية واطلعهم على خطط سلطة المياه الهادفة إلى تطوير الخدمات المقدمة لأهالي المحافظة، فقد تم تخصيص من موازنة سلطة المياه التطويرية للعام 2019 وضمن الخطة التطويرية 5 مشاريع للمياه والصرف صحي بقيمة تتجاوز الأربعة ملايين شيكل، منها 3 مشاريع تحسين خدمات مياه في دير استيا وحارس ودير بلوط ومشروعي صرف صحي في سلفيت وبديا. وقد تم تخصيص مشروع توسيع شبكة المياه القائمة لبلدية دير استيا لتشمل مناطق التوسع بطول حوالي 3800 م واقطار مختلفة، ويأتي هذ المشروع بالتعاون مع بلدية دير استيا لتحسين خدمات توزيع المياه ورفع مستواها.

أما في بلدية بديا فسوف يتم تنفيذ خط للصرف الصحي من أجل حل مشكلة المياه العادمة من الحفر الامتصاصية التي أصبحت مصدرا للتلوث يهدد حياة السكان وبيئتهم، وهو جزء من مشروع متكامل يتضمن جمع المياه العادمة ومعالجتها واعادة استخدامها، ويعتبر هذا المشروع على رأس اولويات الخطة الاستراتيجية 2022-2018.

تطوير منظومة المياه في منطقة بني زيد الغربية - رام الله

افتتح رئيس سلطة المياه عددا من المشاريع التطويرية في منطقة بني زيد الغربية في محافظة رام الله والبيرة، وذلك من أجل تطوير منظومة المياه والصرف الصحي في هذه التجمعات، ويأتي تنفيذ المشروع بتمويل من موازنة سلطة المياه والتي بلغت أكثر من ٣.٥ مليون شيكل. وخلال جولته في المنطقة، التقى رئيس سلطة المياه برؤساء وأعضاء بلدية بني زيد الغربية، والهيئات المحلية في عابود، والنبي الصالح، وكفر عين، وقراوة بني زيد، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المحلي، لمناقشة الوضع المائي في المنطقة. وجاري تنفيذ المشروع على ثلاث مراحل شملت:

- مشروع إنشاء محطة ضخ وخط ناقل لخزان بني زيد المرحله الأولى، والذي يهدف إلى تحسين كمية المياه الصالحة للشرب وتحسين عملية توزيعها بين المواطنين، يخدم المشروع حوالي 14 ألف نسمة في نطاق المنطقة، ويشمل على محطة ضخ وخطوط ناقلة بأقطار مختلفة، في منطقة بني زيد الغربية بطول اجمالي 480 م.
- مشروع إنشاء خطوط ناقلة في بلدية بني زيد الغربيه- المرحلة الثانية، ويهدف إلى خفض نسبة الفاقد البالغة 48%، وبالتالي زيادة كمية المياه المتاحة للمواطنين، كما يسهم المشروع في تحسين عملية توزيع المياه بين المواطنين في المنطقة من خلال إنشاء خط ناقل قطر 6" وخطوط توزيع بأقطار مختلفة.
- مشروع بني زيد - المرحلة الثالثة لمشروع بني زيد، ويشمل تأهيل شبكة مياه كفرعين، والهادف إلى تحسين كمية المياه وتقليل نسبة الفاقد في الشبكة ليخدم أكثر من 2000 نسمة في نطاق منطقة كفرعين، من خلال إنشاء شبكة مياه تحوي خطوط توزيع بأقطار 2" و3" وبناء مناهل بطول اجمالي 3,900م ليساهم المشروع في

افتتاح مشروع منظومة المياه في بني زيد الغربية

زيادة كمية المياه الصالحة للشرب في كفرعين، إضافة إلى تقليل نسبة الفاقد في الشبكة وزيادة نسبة التغطية في القرية.

افتتاح عدد من المشاريع المائية في محافظة قلقيلية

دعماً لصمود أهالي محافظة قلقيلية الذين ينغرسون في الأرض، ويضربون مثلاً للصمود والتمسك بأرضهم، التي يستهدفها الاحتلال بإجراءاته التعسفية، حرصت سلطة المياه على تنفيذ العديد من المشاريع في المحافظة، والتي تخوض تحدي يومي مع الاحتلال والمستوطنين، وذلك تماشياً مع توجيهات فخامة الرئيس محمود عباس التي تنص على إسناد محافظة قلقيلية وكافة المناطق المستهدفة بإجراءات الاحتلال أولوية قصوى، من هنا قامت سلطة المياه بتنفيذ العديد من المشاريع في المحافظة، وافتتح مؤخرا رئيس سلطة المياه مشاريع مائية في المحافظة بقيمة مليون ومائتين ألف دولار بتمويل من الموازنة التطويرية لسلطة المياه، شملت:

- خزان وخط ناقل في قرية صير، بقيمة حوالي مليون شيكل بهدف تحسين جودة وخدمات المياه لأهالي القرية.
- مشروع الشبكة الداخلية للمياه في بلدة عزون عتمة.
- مشروع تأهيل خزان وشبكة مياه قرية كفر قدوم بهدف تحسين جودة تزويد المياه، بلغت تكلفة المشروع حوالي مليون شيكل، ويهدف إلى تحسين جودة تزويد المياه من خلال توريد وتركيب أنابيب مياه بأقطار مختلفة، كما سيساهم في تقليل نسبة الفاقد من المياه. ويخدم المشروع حوالي ٤ آلاف نسمة.

وفي ختام جولة رئيس سلطة المياه في محافظة قلقيلية، نظم أهالي المنطقة احتفال حاشد بمشاركة أهالي قرية صير، بمناسبة إفتتاح مشروع إنشاء خزان مياه هناك، حيث أشاد الجميع بالجنود المجهولين في سلطة المياه والطواقم الفنية العاملة في الميدان والتي تكاثفت جهودها لتنفيذ هذه المشاريع بالرغم من إعاقات الاحتلال المتكررة.

تباحث سبل توفير احتياجات المياه للأراضي الزراعية في محافظة أريحا

عقد رئيس سلطة المياه بحضور محافظ محافظة أريحا والأغوار السيد جهاد أبو العسل لقاء مع ممثلي الجمعيات التعاونية في محافظة أريحا والأغوار، لبحث مشكلة شح المياه الزراعية والخيارات التي من الممكن العمل عليها لتخفيف حدة شح المياه. وخلال اللقاء أوضح م. غنيم أن العمل يجري حالياً من قبل طواقم سلطة المياه على إعداد مسح

افتتاح مشروع عزون عتمة

كامل للضفة الغربية لتحديد الاماكن التي من الممكن إنشاء سدود مائية جديدة فيها، وذلك بالأخذ بعين الإعتبار أن ما يقارب ١٦٠ مليون $م^3$ من المياه تضيع في الأودية، والتي ستعمل السدود على الاستفادة منها في توفير كميات مياه إضافية.

وخلال اللقاء تم طرح عدد من الخيارات التي من الممكن العمل بها والمتمثلة بحفر آبار جديدة في الحوض الجبلي في منطقة أريحا والاغوار، حيث يمكن حفر آبار عدد 2 في منطقة أريحا بطاقة انتاجية تقدر بحوالي 2 مليون متر مكعب بتكلفة مالية تصل إلى ٢ مليون دولار. كذلك بحث خيار الحصاد المائي والذي يشمل على عدة تدخلات منها تأهيل سد العوجا وهذا يتطلب توفير تمويل بما لايقل 300 ألف دولار امريكي تقريبا، وانشاء سدود جديدة وبرك زراعية لاستغلال حوالي 4 مليون متر مكعب سنويا. أما الخيار الأخير الذي تطرق له اللقاء فكان خيار المياه المعالجة، حيث يتضمن هذا الخيار استخدام 0.5 مليون متر مكعب سنوياً من المياه المعالجة الناتجة من محطة أريحا حاليا، والتي من المتوقع ان يرتفع انتاجها من المياه المعالجة في هذه المحطة إلى مليون $م^3$ سنوياً بعد انتهاء المرحلة الثانية من مشروع توسعة شبكة الصرف الصحي في أريحا مع نهاية العام 2019، وكذلك نقل المياه المعالجة من محطة البيرة إلى العوجا، حيث يمكن توفير كميات مياه معالجة في العوجا بحوالي 2 مليون متر مكعب سنوياً عند تنفيذ المشروع في نهاية عام 2020، وتبلغ التكلفة التقديرية لهذا المشروع حوالي 8 مليون دولار امريكي. واختتم اللقاء بتشكيل لجنة عليا وفنية تضم مختلف الوزارات والجمعيات ذات العلاقة لدراسة وبحث كافة الجوانب والحلول التي تم طرحها.

الاحتفال بمناسبة افتتاح خزان مياه في صير

إعداد السياسات والاستراتيجيات لتطوير قطاع الصرف الصحي

في فلسطين، كما هو الحال في معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط، ثمة وعي متنامي بأهمية معالجة مياه الصرف الصحي وفوائد استخدام المياه المعالجة كمصدر مياه إضافية ذو قيمة وهو ما عُبّر عنه بوضوح في "السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين – **نحو بناء دولة فلسطينية من منظور مائي**"، والتي تم إعدادها ضمن عملية إصلاح قطاع المياه بهدف تحقيق الإدارة المستدامة لمصادر المياه في إطار قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وحصولنا على كامل حقوقنا المائية على المدى البعيد وضمن خطط استراتيجية قابلة للتطبيق على المدى القصير.

السياسات الوطنية المتعلقة بالصرف الصحي:

تضمنت السياسة الوطنية المتعلقة بالصرف الصحي عدد من المبادئ الأساسية الهامة، والتي تضمن الحق في الحصول على خدمات صرف صحي مناسبة وآمنة لجميع المواطنين. كما تناولت أهمية الاستدامة المالية لمرافق المياه والصرف الصحي، وحماية البيئة من التلوث، ووضعت معايير لهذا القطاع وفقا لمبادئ الإدارة المستدامة للصرف الصحي والتي تشمل:

- لكل مواطن الحق في الحصول على خدمات صرف صحي آمنة.
- على كل من تسبب بتلويث المياه التوقف عن هذا التلويث ودفع قيمة الأضرار والتعويضات التي تسبب فيها.
- يتطلب التصريف الآمن لمياه الصرف الصحي معالجة هذه المياه لإزالة الأخطار البيولوجية والكيميائية والمادية.
- تُعد مياه الصرف التي تمت معالجتها مصدراً للمياه، وتُضاف إلى الموازنة المائية. و يُعد ذلك مجدياً في ظل المناخ شبه الجاف، ومصادر المياه العذبة المحدودة والطلب المتزايد على مياه الشرب والتكاليف المحدودة لتطوير هذا المصدر.

الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالصرف الصحي:

تم إعداد الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالصرف الصحي، لضمان تطبيق السياسة الوطنية للصرف الصحي المذكورة أعلاه، والتي تم بنائها ضمن محورين أساسيين هما:

- **الاستراتيجية المتعلقة بجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها**

توجد أنظمة صرف صحي في فلسطين معظمها متمركز في أقدم المجتمعات الحضرية (جنين، والخليل، ونابلس، وقلقيلية، وطولكرم، رام الله، البيرة)، وتخدم 71 منطقة (من أصل 524 منطقة) و1.02 مليون نسمة (من أصل 2.48 مليون نسمة). ويقدر معدل الاتصال الشامل بشبكات الصرف الصحي 31٪ في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، تم تركيب شبكات الصرف الصحي في معظم المجتمعات الحضرية، وتغطي 23 منطقة (من أصل 25 منطقة) و1.41 مليون نسمة (من أصل 1.53 مليون نسمة). ويقدر معدل الاتصال الشامل بشبكات الصرف الصحي هناك حوالي 72٪.

من هنا، تهدف الاستراتيجية الوطنية للصرف الصحي إلى إنشاء شبكات في جميع المناطق كحق لكل مواطن في الحصول على خدمات صرف صحي آمنة ومستدامة، ويتم ذلك من خلال انشاء شبكات صرف صحي في المناطق غير المخدومة أو توسيع وإعادة تاهيل الشبكات القائمة منها قدر الإمكان، بهدف تجميع أكبر قدر ممكن من المياه العادمة، والحد من تلوث المياه الجوفية والسطحية والتي تعد أحد أهم مسببات الأمراض.

- **استراتيجية تطوير إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة**

خلال العقد الماضي، تم تنفيذ عدد من خطط إعادة استخدام مياه الصرف الصحي محدودة النطاق في فلسطين. وكانت نتائج هذه التجارب (بالإضافة إلى نتائج التجارب الإقليمية) كافية للإسراع بوتيرة المضي قدماً لتنفيذ مشاريع إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة. وتهدف هذه الاستراتيجية على المدى القصير إلى تنفيذ المزيد من مشاريع بناء محطات تنقية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة المتدفقة في فلسطين.

نحو إنشاء مزيد من محطات معالجة مياه الصرف الصحي وزيادة كفاءة المحطات القائمة

وفي إطار هذه الإستراتيجية، وقد تم تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى للضفة الغربية للعام 2032 على النحو التالي:

- ربط 75٪ من الأسر بنظام الصرف الصحي.
- معالجة 80٪ من مياه شبكات الصرف الصحي بشكل مطابق للمواصفات الفلسطينية.

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، هناك حاجة لإنشاء محطات إضافية لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة معالجة تزيد عن 300 ألف متر مكعب/يوم بحلول العام 2032.

أما في قطاع غزة، ترتبط ثلاثة أرباع المنازل في قطاع غزة بنظام الصرف الصحي، حيث يتم نقل المياه العادمة إلى محطات المعالجة العاملة. وكما هو الحال في الضفة الغربية، تعد كفاءة بعض محطات المعالجة أقل من كفاءتها التصميمية. وتهدف الاستراتيجية إلى زيادة نسبة مياه الصرف المعالجة وتحسين متوسط معدل كفاءة محطات المعالجة. وقد تم تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى لقطاع غزة للعام 2032 على النحو التالي:

- ربط 95٪ من المنازل بنظام الصرف الصحي.
- معالجة 95٪ من مياه شبكات الصرف الصحي بشكل مطابق للمواصفات الفلسطينية.

عطاءات لمشاريع وبرامج جديدة في كافة محافظات الوطن

قامت سلطة المياه خلال الفترة من بداية شهر تشرين أول حتى نهاية كانون ثاني 2018 بتوقيع عدد من العقود لتنفيذ مشاريع حيويه، حيث تم توقيع عقود عدد من المشاريع والبرامج والتي دخلت مراحل التنفيذ، وعدد منها دخل مرحلة التقييم الفني تمهيداً لإحالته، وذلك لاحقا لرصد التمويل المالي اللازم لها وفق الأولويات التي حددتها سلطة المياه في خطتها القطاعية، لتأتي منسجمة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

مشاريع وبرامج تم توقيع عقودها ودخلت حيز التنفيذ:

- **عقد مشروع انشاء محطة معالجة الصرف الصحي – الخليل**

استكمال كافة اجراءات التفاوض مع الشركه التركيه ALKE، والتي ستقوم ببناء محطة معالجة الصرف الصحي لمدينة الخليل. يتضمن العقد الأعمال الانشائيه والكهربائيه والميكانيكيه، اضافه إلى عقد تشغيل وادارة المحطة بعد انشائها بمبلغ اجمالي 36 مليون دولار. المشروع بتمويل من وكالة التنميه الفرنسيه، البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع المباشره بأعمال التنفيذ الفعلي خلال شهر شباط 2019 ويستمر العمل بالمشروع لمدة ثلاث سنوات. كما يشمل العقد أعمال التشغيل والاداره لمدة خمس سنوات. ويعتبر الهدف الأساسي لإنشاء محطة تنقية الخليل هو تكرير المياه العادمة ومنع التلوث لطبقات المياه الجوفية، وإعادة استخدام المياه في الزراعة، وتوفير إدارة كفؤة للمياه والصرف الصحي في المحافظة. وسيشكل المشروع مرحلة جديدة في تطوير مستوى الخدمة المقدمة للسكان والحفاظ على واقع الصحة البيئية في المنطقة. وسيخدم المشروع في المرحله الأولى أكثر من 250 ألف مواطن

- **عقد انشاء وصلات صرف صحي منزلية – أريحا**

يهدف المشروع إلى استكمال الأعمال في مشروع الصرف الصحي في محافظة أريحا لزيادة عدد المشتركين في شبكة الصرف الصحي. بقيمة اجمالية بلغت 3،926،000 شيكل من الموازنة التطويرية لسلطة المياه. حيث تم المباشره باعمال التنفيذ ومن المتوقع انهاء كافة الاعمال خلال ثمانية اشهر ويهدف المشروع إلى زيادة عدد السكان المخدومين بشبكة الصرف الصحي في مدينة أريحا.

- **عقد تأهيل وتنظيف محطة المعالجه – جنين**

تم توقيع العقد بمبلغ يقارب 400 ألف شيكل، والمباشره بأعمال المشروع والتي تشمل التأهيل والصيانة لمحطة معالجة الصرف الصحي في مدينة جنين، لزيادة كفاءة عملها. يشمل المشروع اعادة تأهيل المضخات الميكانيكيه وصيانتها وإعادة تشغيلها اضافه إلى أعمال التنظيف الشامله لموقع المحطه ومن المتوقع الانتهاء من الأعمال خلال ثلاثة أشهر.

- **عقد انشاء شبكة توزيع مياه داخلية لقرية فقوعة – جنين:**

تعتبر قرية فقوعه من أهم التجمعات السكانيه في الضفه الغربيه والتي ما زالت تعاني من عدم وجود شبكة توزيع مياه داخليه، حيث يزيد عدد سكانها عن 5 آلاف مواطن غير مخدومين بشبكة توزيع مياه ومازال سكان القريه يتزودون بالمياه بالصهاريج وآبار الجمع. وتقديرا لاحتياجات أهالي المنطقة قامت سلطة المياه بتوفير التمويل اللازم من خلال موازنتها التطويريه بمبلغ يزيد عن 4 مليون شيكل. وتم توقيع العقد مع المقاول والمباشره بالتنفيذ الفعلي. من المتوقع الانتهاء من المشروع مع بداية الصيف القادم.

- **عقد انشاء خط مياه ناقل لمكب النفايات لصالح مجلس الخدمات المشترك لقرى شمال وشمال غرب القدس:**

تم توقيع العقد بمبلغ 636 ألف شيكل لمشروع إنشاء خط مياه ناقل وخزان تجميع لمكب النفايات لمنطقة قرى شمال وشمال غرب القدس، المشروع بتمويل من موازنة سلطة المياه، ومن المتوقع انهاءتنفيذ المشروع بداية الصيف القادم.

- **عقد تصميم وصلات صرف صحي اضافيه لبلدية أريحا**

تم توقيع عقد تصميم وصلات صرف صحي إضافية لبلدية أريحا بمبلغ 70،000 شيكل، بتمويل من الحكومة اليابانية، لاعداد التصاميم للمرحله الثالثه من مشروع وصلات صرف صحي إضافيه للبلدية.

- **عقد صيانة العدادات الالكترونيه لدائرة المياه :**

تم توقيع العقد بمبلغ 120 ألف شيكل لأعمال صيانة العدادات الالكترونيه التابعه لدائرة المياه في مناطق جنوب الضفه الغربيه، ويشمل المشروع ربط هذه العدادات بنظام الفوتره والقراءه عن بعد، ونظام مراقبة كميات المياه المتدفقه للتجمعات السكانيه وسيتم الانتهاء من أعمال الصيانة للنظام خلال ثلاثة أشهر.

- **عقد أعمال صيانة دائرة المياه:**

تم توقيع العقد مع المقاول بمبلغ اجمالي يقارب 200 ألف شيكل لاجراء الصيانه اللازمه لمبنى دائرة المياه لتحسين ظروف وبيئة العمل القائمة.

عطاءات لمشاريع وبرامج في مرحلة التقييم الفني تمهيدا لإحالتها

- **تصميم خط صرف صحي وادي السمن – يطا،** حيث تم استكمال التقييم الفني والمالي للعروض المقدمه تمهيدا لتوقيع العقد واعداد وثائق عطاء خط الصرف الصحي لوادي السمن الذي من المتوقع البدء بتنفيذه خلال العام 2019
- **مشروع دراسة الجدوى لادارة المياه العادمة – الخليل،** حيث انهت اللجنه المكلفة أعمال التقييم للعروض الفنيه واعداد القائمه المختصره من الشركات المؤهله.
- **مشروع دراسة جدوى مشروع الصرف الصحي وإعادة الاستخدام بشرق بيت لحم،** حيث تم استكمال أعمال التقييم الفني لعروض الشركات
- **مشروع تصميم محطات المعالجه للمياه المتدفقه عبر الحدود،** حيث تم استكمال التقييم للشركات الدوليه واعداد القائمه المختصره للشركات التي سيتم دعوتها لتقديم عروضها الفنيه والماليه
- **مشروع تصميم وتركيب نظام المعلومات الجغرافي للنظام المائي التابع لسلطة مياه ومجاري بيت لحم،** حيث تم استكمال اجراءات التقييم واعداد قائمه مختصره وطلب العروض الفنيه والماليه من الشركات، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ المشروع قبل نهايه العام 2019.
- **مشروع تصميم شبكات الصرف الصحي لمنطقة شرق القدس (ابوديس والعيزريه والزعيم)،** حيث تم استكمال اجراءات تقييم الشركات واعداد القائمه المختصره
- **دراسة الجدوى لمنطقة جورة عمره – محافظة قلقيليه،** تم الانتهاء من التقييم الفني والمالي للعروض المقدمه، وسيتم احاله العقد خلال الأسابيع القادمة، علما أن المشروع ممول من خلال موازنة سلطة المياه التطويريه، حيث تم تخصيص مبلغ 400 الف شيكل لانجاز هذه الدراسة.
- **تأهيل النظام المائي سبسطيه وقبلان،** حيث تم الانتهاء من استلام عروض الشركات الفنيه والماليه واستكمال التقييم الفني وسيتم خلال أيام فتح العروض الماليه، المشروع بتمويل من التعاون الألماني، ومن المتوقع توقيع العقد قبل نهاية شهر كانون ثاني 2019.
- **شراء قطع ولوحات صيانه PLC لمحطات الشمال،** حيث تم استلام عروض الشركات والتي دخلت في مرحلة التقييم الفني، المشروع ممول من خلال الموازنة التطويرية لسلطة المياه.
- **أعمال الصيانة لمقطع خط مياه قرية دار صلاح.**

مشاركة فاعلة في مؤتمر مهاتما غاندي الدولي للصرف الصحي

شاركت سلطة المياه في أعمال مؤتمر مهاتما غاندي العالمي الخاص بالصرف الصحي في العاصمه الهنديه نيودلهي برعاية رئيس الجمهورية الهندية رام نات كوفيند، وبحضور وزير مياه الشرب والصرف الصحي السيدة أوما بهارتي. وشارك في أعمال الافتتاح رئيس سلطة المياه على رأس وفد من المختصين.

وقد أخذ شعار المنتدى صورة "نظارات غاندي" والتي ترمز إلى أن هناك من يضع العين عليك لتعمل ما تؤمن به، في رمز لوضع المسؤولين تحت المجهر والأخذ على عاتقهم موضوع تطوير قطاع الصرف الصحي على جميع المستويات. ومن النواحي التقنية تناول المؤتمر التجربه الهنديه في الصرف الصحي والتركيز على التحديات والمعيقات التي تواجه التجربة الهندية، وما ترتب عليها من حملات التوعيه والحملات الاعلاميه لتستهدف جميع فئات الشعب بالاضافه إلى الابداع في تصميم الحلول الاستراتيجية المناسبه والتي تخدم جميع المواطنين.

وعملا باستراتيجية سلطة المياه بتوظيف كافة المنابر الدولية في بث رسائل الحقوق المائية الفلسطينية، شارك رئيس سلطة المياه في جلسة رفيعة المستوى تحدث فيها عن وضع الصرف الصحي في فلسطين، والانجازات في مجال تطوير خدمات هذا القطاع. ووضع الحضور بطبيعة العقبات والتحديات التى تواجه قطاع المياه والصرف الصحي بالتركيز على المعيقات السياسيه المتعلقة بالجانب الاسرائيلي وعرقلته للمشاريع المائية الفلسطينية، حيث شارك في المؤتمر وزراء مياه من أكثر من ٨٠ دولة من حول العالم، والتي كانت بمثابة فرصة لتبادل الخبرات حول إدارة هذا القطاع من خلال ما استعرضه الوزراء من تجارب بلادهم والآليات التي اتبعوها للتغلب على التحديات التي تواجههم. وهدفت مشاركة الوفد الفلسطيني إلى الإستفادة من التجارب والخبرات المطروحة في تطوير قطاع الصرف الصحي في فلسطين من جهة، واستعراض واقع وتحديات هذا القطاع مع خبراء دوليين لهم خبرة طويلة في ايجاد حلول استراتيجية مستدامة للعديد من التحديات الفنية، إضافة إلى الإطلاع على آخر التقنيات والتكنولوجيا المبتكرة لخدمة هذا القطاع.

وعلى هامش المؤتمر التقى رئيس سلطة المياه مع وزيرة المياه والصرف الصحي الهندية "أما بهاراتي" مهنئاً إياها على نجاح المؤتمر، والنجاح المميز الذي حققته الهند في مواضيع الصرف الصحي، حيث أعرب الجانبين عن رغبتهم في تطوير علاقاتهم في قطاع المياه والصرف الصحي.

قطاع الصرف الصحي بين الطموح والتحديات

قبل إنشاء سلطة المياه...سنين من الإهمال أدت إلى تفاقم مشاكل الصرف الصحي

عانى قطاع الصرف الصحي في فلسطين من الإهمال طوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ العام 1967، فخلافا لكافة المواثيق الدولية التي تلزم الدولة المحتلة بتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للشعوب التي تحت الإحتلال، بما يضمن الحفاظ على الصحة العامة والبيئة، لم يلتزم الإحتلال الإسرائيلي بأي من هذه المواثيق والقرارات الدولية ولم يعمل على تطوير البنية التحتية لقطاع الصرف الصحي منذ ذلك التاريخ.

وخلال الفترة 1967–1994 تم انشاء شبكات صرف صحي تخدم جزئياً المدن الكبيرة مثل الخليل، ونابلس، وغزة، وجنين، وطولكرم، ورام الله والبيرة بينما بقيت بعض المدن الكبيرة مثل أريحا في الضفة الغربية ومدينة خانيوس في قطاع غزة، تفتقر لأي أنظمة جمع مياه الصرف الصحي. وخلال هذه الفترة وعلى صعيد محطات تنقية ومعالجة مياه الصرف الصحي، فإنه لم يتم انشاء أي محطات معالجة للمياه العادمة، باستثناء بعض برك التجميع والمعالجة الأولية في طولكرم وجنين ورام الله ووسط وشمالي غزة، التي تم انشاؤها في منتصف السبيعينيات من القرن الماضي، ولم يجري عليها أي عملية تطوير أو توسيع لهذه البرك، بالرغم من الزيادة الكبيرة في كميات المياه العادمة المتدفقة إلى هذه البرك والمحطات، حتى أصبحت جميعها تعمل فوق القدرة القصوى المتاحة، الأمر الذي أدى إلى تدفق وانسياب المياه العادمة في المناطق القريبة من هذه المواقع وتسببت في مشاكل بيئية وصحية متعددة. وبعد انشاء سلطة المياه عام 1996، بدأت بالعمل مع مختلف الشركاء على تطوير وإعادة تأهيل هذه المحطات.

وحتى يومنا الحاضر، تجري المياه العادمة من المدن الفلسطينية في الأودية والمجاري الطبيعية لتقطع الحدود داخل الخط الأخضر، ليتم تجميعها ومعالجتها في محطات تنقية قريبة، وتزيد هذة الكميات عن 18 مليون متر مكعب، والتي تتدفق من جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس ورام الله والخليل.

وقد ساهمت المستوطنات غير الشرعية المقامة على أراضي الفلسطينيين، والتي يزيد عددها عن 400 مستوطنة صهيونية في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، بتفاقم الوضع، حيث عملت على زيادة النفايات الصلبة والمياه العادمة الخارجة من هذه المستوطنات بمختلف أنواعها المنزلية أو الصناعية في تلويث البيئة الفلسطينية، بما يزيد عن 35 مليون^3 من المياه العادمة غير المعالجة، والتي تحتوي على المخلفات الصناعية السامة، وبانسياب هذه المياه العادمة في الأودية الطبيعة والأراضي الزراعية تعمل على تلويث مصادر المياه الجوفية، وبالتالي التأثير سلباً على مختلف القطاعات.

بعد انشاء سلطة المياه رؤية استراتيجية وجهود كبيرة لتحقيقها

لقد أولت سلطة المياه منذ انشائها عام 1996 قطاع الصرف الصحي اهتماماً كبيراً، وسعت على تطوير ادارة مياه الصرف الصحي لتشمل جمعها ومعالجتها والتخلص الآمن منها بيئياً، وذلك بهدف الحفاظ على البيئة والصحة العامة من جهة، وحماية مصادر المياه من التلوث من جهة اخرى. وتماشياً مع التوجهات العالمية بالإستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة باعتبارها أحد المصادر المائية غير التقليدية والتي ترتفع نسب انتاجها سنوياً، سعت سلطة المياه إلى تطوير مشاريع ومحطات المعالجة في مختلف المحافظات وضمن الإمكانات المتاحة، نظراً لمساهمتها المتزايدة في سد العجز والفجوة في الموازنة المائية الفلسطينية، والتي تعاني من نقص حاد لما يواجهه الشعب الفلسطيني من اختلال في معادلة إدارة الطلب على المياه نتيجة سيطرة الاحتلال الاسرائيلي شبه الكاملة على المصادر المائية.

وانطلاقاً من هذا التوجه، عملت سلطة المياه على توفير تمويل لمشاريع صرف صحي من العديد من الدول والمؤسسات المانحة بما يزيد عن 700 مليون دولار منذ العام 1996، لانشاء شبكات مياه، ومحطات معالجة، وأنظمة إعادة استخدام للمياه المعالجة، ومختلف البرامج المرافقة من دراسات وتدريب وبناء قدرات. ويتوقع حسب نتائج الدراسات أن تشكل مياه الصرف الصحي المعالجة، التي تنتجها محطات التنقية العاملة حالياً مثل محطات البيرة ونابلس الغربية وأريحا وجنين وشمال غزة وخانيونس ودير البلح. إضافة إلى المحطات قيد الانشاء مثل محطة طوباس، أو المحطات التي دخلت مراحل العطاءات وبدء التنفيذ مثل محطات الخليل وسلفيت ونابلس الشرقية إلى حوالي 20 مليون^3 عام 2020 وأكثر من 60 مليون^3 حتى عام 2035. وبالوصول إلى هذه الكميات تكون سلطة المياه استطاعت ايجاد مصدر مائي بديل وهام للاستخدام الزراعي.

تلوث الاراضي الزراعية بالمياه العادمة

محطة معالجة شمال غزة

تحديات الصرف الصحي
واقع صعب وطريق طويلة لتحقيق الاهداف الطموحة

رغم الانجازات الكبيرة في قطاع الصرف الصحي المحققة على الأرض، وتنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية سواء في البنى التحتية أو برامج بناء القدرات، فلا يزال قطاع الصرف الصحي يواجه العديد من التحديات التي تعيق تطوره وتحقيق الأهداف والغايات التي تسعى سلطة المياه من خلالها إلى تطوير هذا القطاع بمختلف مكوناته، والتي تم وضعها ضمن استراتيجية الصرف الصحي التي أقرّتها الحكومة الفلسطينية، والتي تسعى إلى ضمان توفير خدمات صرف صحي مناسبة وآمنة لتغطي 80% من سكان المحافظات الشمالية، و95% من سكان المحافظات الجنوبية، إضافة إلى معالجة كل كميات المياه العادمة التي يتم جمعها، واستخدام 70% منها على الأقل في الزراعة وذلك حتى عام 2032، ومن أهم التحديات التي تواجه تطوير قطاع الصرف الصحي للوصول إلى هذه الاهداف:

التحديات السياسية: وتتمثل في سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على المناطق المصنفة " ج " ومنع أو وضع العراقيل لتنفيذ مشاريع الصرف الصحي في هذه المناطق التي تزيد عن 61% من مجمل الأراضي الفلسطينية. ويعمل الإحتلال أيضا على وضع شروط مستحيلة أمام المشاريع منها شروط ربط المستوطنات بهذه المشاريع، والذي يعتبر مرفوضا رفضا مطلقاً، كما أن ما يضعة من شروط فنية مثل المواصفات ومقاييس المعالجة المتقدمة كشرط للموافقة على منح التراخيص بات يهدد الاستدامة المالية لهذه المشاريع بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية. وتعمل سلطة المياه اليوم على طرح هذه التحديات السياسية في كافة المنابر الإقليمية والدولية وذلك للضغط على اسرائيل لوقف سياساتها.

وفي قطاع غزة، تواجه المشاريع على مستوياتها المختلفة تأخيراً وعرقلة وأحياناً رفضاً لإدخال كثير من المواد والمعدات الأساسية واللازمة للتطوير والصيانة والتأهيل والأعمال الإنشائية والفنية المختلفة في ظل الحصار الإسرائيلي المستمر، وذلك بذريعة ما يسمى "الاستخدام المزدوج" إن كان في المشاريع الجديدة أو القائمة، وإن أخذت الموافقة فإنها تواجه بسلسلة من الإجراءات والتعقيدات التي تؤخر التقدم واستكمال هذه المشاريع في المواعيد المقررة، وهو ما يؤثر على الخطط والبرامج وحتى على كفاءة العمل نظراً لأن هذا التأخير قد يستمر سنوات في بعض الأحيان.

الاستهداف الإسرائيلي لمرافق المياه في غزة: مع كل عدوان إسرائيلي جديد تتعرض مرافق المياه ومنها مرافق الصرف الصحي لخسائر متفاوتة، بين استهداف شبكات وخطوط نقل ومحطات ضخ ومعالجة وبرك تجميع، وهو ما أدى إلى عدم القدرة على توفير الخدمة وتعريض حياة الطواقم العاملة في الخدمة والصيانة والتأهيل للخطر ويهدد سلامتهم، خاصة وأن عدداً من هذه المحطات وخاصة المركزية منها تقع في مناطق قريبة من السياج الفاصل.

التحديات التمويلية: حتى يومنا هذا لا يزال أكثر من 68% من سكان المحافظات الشمالية وأكثر من 28% من سكان المحافظات الجنوبية بدون خدمات صرف صحي مناسبة وآمنة، ولا يزال السكان يعتمدون على الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، ومما يفاقم الوضع سوءا إلقاء مخلفات هذه الحفر الإمتصاصية في المناطق الزراعية وما ينتج عن ذلك من مكاره صحية وأضرار بيئة وتلويث للمصادر المائية. وحتى تستطيع سلطة المياه تحقيق الأهداف المحددة ضمن الخطة الاستراتيجية، لخدمة أكبر شريحة من السكان بخدمات صرف صحي مناسبة، والتخلص من كافة الإنعكاسات السلبية لعدم وجود شبكات الصرف الصحي في بعض التجمعات السكانية الفلسطينية، فإنه وحسب الخطة هناك حاجة لتوفير ما يزيد عن 80 مليون دولار سنوياً خلال العشرين سنة القادمة. وتعمل سلطة المياه اليوم على طرح هذه التحديات التمويلية على كافة الدول والمؤسسات المانحة لدعم مساعي سلطة المياه في تنفيذ خطتها. كما تسعى سلطة المياه إلى تطبيق أسس الإدارة المالية الفعالة، وإشراك القطاع الخاص في خدمات الصرف الصحي كخيار استراتيجي في التغلب على هذه التحديات.

التحديات المؤسساتية والفنية: تسعى سلطة المياه إلى الوصول إلى الحد الأمثل من التوفير في التكاليف الرأسمالية (الإنشائية) والتشغيلية لخدمة أكبر شريحة ممكنة من السكان، وبما يحقق المواصفات الفلسطينية لجمع المياه العادمة ومعالجتها

> **" وقد قامت الحكومة الفلسطينية بتخصيص مبلغ 55 مليون شيكل سنويا ولمدة 5 سنوات تضاف الى الميزانية التطويرية لسلطة المياه بهدف تنفيذ مشاريع صرف صحي في المناطق الحدودية، للحد من المعالجة داخل الخط الاخضر والحد من الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة الفلسطينية بحجة معالجة مياه الصرف الصحي والتي زادت عن 115 مليون شيكل العام 2017 "**

ضخ الصرف الصحي في بحر غزة

واعادة استخدامها في الزراعة. وهذا يتطلب مواكبة التطور في تكنولوجيا المعالجة، والمعدات الموفِّرة للطاقة، والتطور في مواد صناعة الأنابيب وأنظمة الري الحديثة الموفرة للمياه. ومن جهة أخرى فإنه يتطلب إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لادارة مكونات هذا القطاع من النواحي المالية والفنية والادارية، من خلال برامج تدريبية لكافة العاملين في القطاع وتوعوية لكافة مستخدمي أنظمة الصرف الصحي. وهذه التحديات الفنية تسعى سلطة المياه بشكل دائم على تذليلها من خلال الشركاء والداعمين للقطاع. ومستقبلا وضمن خطة الإصلاح التي تعمل عليها سلطة المياه سيكون لإنشاء مرافق المياه الإقليمية لتزويد خدمات المياه والصرف الصحي دوراً كبيراً في تحسين جودة الخدمات.

التحديات الاجتماعية والبيئية: التخلص الآمن من مخلفات الصرف الصحي سواء المياه المعالجة أو نواتج الحمأة يعتبر تحدياً كبيراً، اذ أن تطبيق سياسة استخدام المياه المعالجة في الزراعة، واستخدام نواتج الحمأة المعالجة سواء في الزراعة أو في انتاج الطاقة بحاجة إلى جهود كبيرة لاقناع المزارعين بأهميتها، وأيضا يحتاج إلى برامج توعوية موجهة لزيادة الوعي المحلي بأهميتها، وتسويق المنتجات بالمياه المعالجة. وبالتوازي مع كل مشروع للصرف الصحي تضع سلطة المياه خطة توعية موجهة لمختلف شرائح أهالي ومؤسسات المنطقة المستفيدة، وذلك لضمان تحقيق أهداف المشروع. كما أن ذلك يحتاج جهداً مستمراً من الجهات الرقابية والقانونية والتنظيمية لمتابعة ومعالجة ملف الآبار الزراعية غير القانونية أو العشوائية التي تستنزف المياه الجوفية بشكل كبير، خاصة في قطاع غزة في ظل الوضع الخطير الذي يعاني منه الخزان الجوفي.

فرض تطبيق التشريعات: يوجد صعوبة في تطبيق سياسات واستراتيجيات سلطة المياه المتعلقة بالصرف الصحي، وتحديدا تطبيق اللوائح والقواعد الخاصة بتطبيق سياسة "الملوث يدفع الثمن"، وسياسة تحقيق استرداد التكلفة الكاملة للخدمة، والتي تستلزم فرض رسوم التلوث على المنتفعين، وأخذها بعين الإعتبار

تلوث الوديان بمياه الصرف الصحي في غزة

عند وضع نماذج لتعرفة المياه، وذلك لضمان استرداد التكاليف وفق قدرة المنتفعين على تحمل تكاليف هذه الخدمة ضماناً لديمومتها وسيكون هناك دور فاعل لإنشاء جمعيات مستخدمي المياه في تطبيق القوانين والمبادئ التوجيهية للتحكم في التلوث.

تحديات توفر الطاقة في قطاع غزة: يقف العجز المزمن في موارد الطاقة في المحافظات الجنوبية عائقاً كبيراً أمام تشغيل واستدامة عمل المشاريع المائية وخاصة مرافق الصرف الصحي ويصيب ذلك كافة العمليات المتعلقة بالشلل في كثير من الأحيان من حيث النقل والتجميع والضخ والمعالجة وما بعد المعالجة والتوزيع، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ضخ مياه عادمة معالجة جزئياً أو غير معالجة حتى إلى البحر بمعدل 100 متر مكعب يومياً، ما يترتب عليه من هدر للموارد ومكاره صحية وبيئية واقتصادية كبيرة. في الوقت نفسه، فإن تكلفة استخدام موارد الطاقة البديلة مثل المولدات ومحطات الطاقة الشمسية باهظة وترفع من تكلفة التخلص من المياه العادمة.

محطة معالجة غزة والوسطى

تحت رعاية رئيس سلطة المياه

جامعة النجاح تعقد المؤتمر الثاني للقانون الدولي للمياه

تحت رعاية رئيس سلطة المياه وبحضوره، عقدت جامعة النجاح الوطنية المؤتمر الدولي الثاني للقانون الدولي للمياه في مقر الجامعة أكتوبر الماضي، وتناول المؤتمر التطورات الأخيرة في قانون المياه الدولي، وشارك في المؤتمر نخبة من المختصين والأكاديميين في مجال المياه والقانون الدولي، ومختصين في التنمية وممثلين من مؤسسات محلية ودولية وحشد من طلبة كلية القانون.

ويهدف المؤتمر إلى إلقاء الضوء على آخر المستجدات في قانون المياه الدولي، وتحديد ومناقشة الوضع القانوني للحقوق المائية الفلسطينية في ظل التطورات الأخيره لقانون المياه الدولي وكذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتحديد المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع المياه في فلسطين، وكذلك فرص تطوير خطط مستدامة لتحسين واقع هذه القطاعات في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، وإيجاد منصة حوار ومراكز أبحاث لتبادل الآراء والخبرات وأفضل الممارسات بين الأكاديميين والباحثين وصناع القرار وكذلك المؤسسات ذات الصلة، وتطوير شبكات دعم وتواصل من الأفراد والمؤسسات وكذلك جمعيات المجتمع المدني في فلسطين وخارجها من المهتمين بقضايا المياه لتعزيز ودعم الحقوق المائية والبيئية الفلسطينية، ورفع الوعي المجتمعي بقضايا المياه ومشاركة صانعي القرار في هذه القطاعات من خلال تعزيز دور المجتمع المدني والأكاديمي في المشاركة والتأثير في السياسات المائية والبيئية لإيجاد تكامل بين المستوى الرسمي والشعبي.

وفي كلمته خلال إفتتاح أعمال المؤتمر تقدم رئيس سلطة المياه بالشكر والتقدير لجامعة النجاح ولكرسي اليونسكو في فلسطين، على تنظيم هذه الفعالية التي تتناول قضية في غاية الأهمية وتحتل أولوية في الأجندة الفلسطينية وهي قضية المياه، مشيراً إلى أن الفلسطينيين يواجهون تحديات استثنائية في ملف المياه لا مثيل لها في أي دولة في العالم نتيجة الإنتهاكات الإسرائيلية للقوانين والاتفاقيات الدولية مما يتطلب جهوداً مضاعفة والعمل مع الشركاء المحليين والدوليين لخلق آليات جديدة لمواجهة هذه الإنتهاكات، مؤكداً أن سلطة المياه تعمل على استغلال الموارد

المائية الفلسطينية بأفضل صورة من خلال مشاريع استراتيجية. وأضاف المهندس غنيم أن حصولنا كفلسطينيين على حقوقنا المائية هو الأساس لتحقيق الأمن المائي الفلسطيني الذي يشكل الطريق للدولة المستقلة. وفي ختام كلمته أكد إلى تطلعه إلى الخروج بتوصيات من المؤتمر قادرة على إيجاد الأدوات القانونية وتوظيف القوانين الدولية والإنسانية لالزام اسرائيل بوقف سياساتها المائية التعسفية، والضغط عليها للإيفاء بإلتزاماتها وفق هذه القوانين والمواثيق الدولية، وقد شاركت طواقم سلطة المياه في الجلسات التخصصية للمؤتمر والتي عقدت على مدى يومين متتاليين.

مشروع مياه فقوعة لإنهاء معاناة أهالي القرية - جنين

على مدار السنوات السابقة عانت قرية فقوعة في محافظة جنين من نقص شديد في المياه، بالإضافة إلى عدم وجود الشبكات، الأمر الذي أثر سلباً على حياة المواطنين وتطورهم، فلطالما انتظر كبار السن في القرية قبل صغارها أن تُحل أزمة المياه التي أثقلت كاهل العائلات اجتماعياً واقتصاديا. وبتوجيهات مباشرة ومتابعة حثيثة من رئيس سلطة المياه، تحقق حلم أهالي القرية، واحتفلوا بالبدء في الإجراءات العملية لتنفيذ المشروع، والذي سيشمل على تنفيذ خط مائي ناقل وشبكة مياه داخلية في البلدة. المشروع بتمويل من موازنة سلطة المياه وتصل تكلفته إلى ما يقارب 4 مليون شيكل. المشروع سينعكس ايجابيا في تحسين الوضع المائي في القرية وبالتالي تحسين الظروف المعيشية لأهالي القرية جميعاً. واحتفالاً بهذا الإنجاز قدم مجلس قروي فقوعة إلى رئيس سلطة المياه درع زهرة "سوسن فقوعة"، النبتة الملكيّة التي لا تذبل ولا تسقط أوراقها أبداً، وذلك تثمينا لجهود سلطة المياه واصرارها على ان يحظى اهالي فقوعة بالمياه كباقي البلدات والمدن الفلسطينية.

بعد افتتاح محطة معالجة الشمال

أحواض بيت لاهيا:

قصة نجاح واجهت الكثير من التحديات وحالت دون وقوع كارثة

منذ افتتاحها في مارس/ آذار الماضي، يمضي تشغيل محطة معالجة المجاري في شمال غزة بكفاءة منذ أكثر من تسعة شهور، بخطىً ثابتة نحو حل أزمة الصرف الصحي في شمال القطاع، ويظهر ذلك جلياً من خلال آثار تشغيل المحطة على مستويات المعالجة المتقدمة والوضع الراهن لأحواض الصرف والبركة العشوائية في بيت لاهيا.

ارتياح بين المواطنين في ظل جفاف الأحواض وابتعاد شبح الفيضان

ومع استقبال المحطة 7.5 ملايين م^3 من المياه العادمة منذ افتتاحها وحتى نهاية العام، ووقف الضخ إلى أحواض بيت لاهيا والبركة العشوائية بشكل كلي ابتداء من شهر تموز/ يوليو الماضي، وتحويل ما يوازي 33 ألف م^3 يومياً إلى المحطة الجديدة (قدرتها الإجمالية حالياً 35600 م^3 يومياً)، فإن أكثر من 80% من أصل 300 دونم (المساحة الإجمالية للأحواض والبركة العشوائية) جفت تماماً، في حين يتم العمل على تجفيف المساحة الباقية من البركة.

في الوقت نفسه، هناك عشرين دونماً من الحمأة الجافة في الحوضين الجنوبيين من البركة سيتم التعامل معهما ضمن خطة إعادة تأهيل الموقع، فيما سيتم الإبقاء على الأحواض الستة الرئيسية القائمة على مساحة 56 دونماً وإعادة تشكيل مساحتها لاستخدامات عامة في الظروف الطبيعية بعد تسليم الأرض. وسيستخدم الحوض السابع ومساحته 29 دونماً لأغراض التشغيل والطوارئ، وكذلك يمكن استغلال مساحة الأحواض الستة في حالات الطوارئ وفق الخطة المقترحة، وذلك بناء على التقرير الخاص، الذي أعدته سلطة المياه ضمن دراسة تأهيل البركة العشوائية وإغلاق محطة بيت لاهيا.

"أم النصر" تعيش شتاء آمن بسبب المشروع

قرية أم النصر المحاذية للبركة العشوائية من الجهتين الشمالية والشرقية وأجزاء من الغربية، كانت متضررة مباشرة من وجود واتساع البركة بشكل مستمر مع ما تحمله من تهديدات في ظل تراكم المياه وضخها على مدار السنوات الماضية، ومع حلول موسم الشتاء كانت الطواقم الفنية والميدانية في حالة طوارئ على مدار الساعة لكن الأمر اختلف هذه المرة، كما يقول رئيس بلدية أم النصر، أ. زياد أبو فريه.

ويضيف أبو فريه: "أن الأحواض كانت تؤرق سكان القرية وتهدد كل مناحي حياتهم، وكان موسم الشتاء يشكل هاجساً نظراً لتجمع مياه الأمطار من جهة، وزيادة مستوى البركة المرتفع أصلاً، والذي كان يزيد من مخاطر أنهيار الأحواض وحدوث فيضانات تصيب القرية مباشرة. ولكن هذا الموسم – والحمد لله– جاء مغايراً وأكثر أماناً لأول مرة منذ سنوات لمنطقة شمال غزة وخاصة على القرية".

وأشار أبو فريه إلى أن الأحواض في طور الجفاف المستمر، وهذا أمر مريح للجميع، رغم زيادة معدلات هطول الأمطار هذا الموسم إلا أن الوضع آمن حالياً، معرباً عن أمله بأن "يستكمل مشروع الصرف الصحي واستمرار توجيه كافة المياه العادمة، إضافة إلى مياه الأمطار إلى المحطة للاستفادة من كل قطرة مياه".

وأثنى أبو فريّه على جهود سلطة المياه التي أثمرت بالتعاون مع كافة الجهات المعنية بتشغيل المشروع، داعياً إلى تعميم الفائدة من المشروع والمياه المعالجة المنتجة لخدمة المزارعين وأن يمتد ذلك إلى كافة مناطق شمال القطاع، ومن ذلك المزارعين في قرية أم النصر، الذين يطالبون بأن يكون لهم نصيب في هذا الجانب، وهو أمر مهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وتحويل هذه المياه لكي تكون نعمة بعد أن كانت نقمة بالنسبة لهم.

وأوضح أن البلدية تعمل على إبقاء الأحواض الجافة دون مساس أو تعدٍ، وتسعى إلى زيادة الوعي لدى لدى

المواطنين بذلك، وعدم التواجد فيها خاصة من قبل الأطفال لأنها استخدمت لتجميع المياه العادمة لمدة طويلة والتي ما تزال آثارها في المكان.

"بيت لاهيا"
لمسنا فرق كبير بعد المشروع

يقول م. عز الدين الدحنون، رئيس بلدية بيت لاهيا: "كنا على شفا كارثة، كنا نأخذ قراءات يومية لمستوى الأحواض، والخطر مؤرق لاستمرار وجود الأحواض والبرك وازدياد مستوى المياه العادمة فيها بشكل خطير، خاصة بسبب ارتفاعها ستة أمتار عن حي المنشية المجاور، وهو ما يهدد المنطقة ومحيط الأحواض بالغرق والفيضانات".

ويضيف: "اليوم نشهد فرقاً كبيراً بعد جفاف أغلبية الأحواض على مختلف المستويات، إلا أنه ما يزال هناك عدد من الأحواض التي لم تجف بعد وما تزال تؤرق المواطنين بسبب انتشار البعوض والحشرات في فصل الصيف. ونأمل أن يتم استكمال تجفيف هذه الأحواض لكي يشعر المواطن بالراحة والاطمئنان والأمان إن شاء الله".

المشروع ما يزال في بدايته، يوضح الدحنون، آملاً بأن تتمخض عنه خطوات إنمائية اقتصادية وبيئية قريباً، ومن ذلك استخدام المياه المعالجة في الزراعة شرق جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون. ودعا في ذلك المجال إلى التسريع بعملية تشغيل مشروع آبار الاسترجاع وهو مكون رئيسي للمحطة، وذلك لإحياء الأراضي الزراعية التي كانت تعاني من جفاف وتدهور نوعية المياه كماً ونوعاً بثمن مناسب، وكذلك حماية وتعافي الخزان الجوفي من الاستنزاف والتحكم في مصادر المياه في ظل انتشار الآبار الزراعية.

و عبر الدحنون عن تقديره لمجهودات سلطة المياه الكبيرة ودعمها، وهذا يدل على مدى اهتمام سلطة المياه لتحسين الوضع المائي في القطاع، خاصة في ظل وجود مشاريع عملاقة تعمل على تنفيذها، موضحاً أن الاستدامة تحتاج انسجاماً مع كافة المؤسسات والمواطن بما يضمن تحسين الخدمة وتطويرها، في وقت يتواصل فيه حث وإرشاد المواطنين دائماً من أجل ترشيد استهلاك المياه وعدم الإسراف.

"جباليا"
المشروع شكل نقلة نوعية في التخلص من مشاكل المياه العادمة وسيعيد جباليا الى منطقة خضراء مستقبلاً

وصف رئيس بلدية جباليا م. عصام جودة أن محطة المعالجة في شمال غزة بأنها "نقلة نوعية"، ستسفر عن حل مشكلة التخلص من المياه العادمة التي تعتبر عملية ذات تبعات بيئية وصحية واقتصادية كبيرة، في منطقة الشمال، وخاصة في مدينة جباليا، حيث كانت تمر العملية بأكثر من مرحلة وصولاً إلى أحواض الصرف في بيت لاهيا.

ويشير إلى أن وجود المحطة سيسهل من عملية التخلص من المياه العادمة ومعالجتها والاستفادة منها لتشكل نقلة نوعية ثانية في قطاع الزراعة باستخدام المياه المعالجة، التي ستحول إلى المزارعين لتستخدم في الري، منوهاً إلى أن التفكير حالياً يتجه نحو كيف ستصبح جباليا بحلول العام 2022 مدينة خضراء عبر الاستفادة من هذه المياه لتشجير الشوارع والمتنزهات والحدائق وتعود إلى عهدها واخضرارها.

ويرى جودة أن المشروع "قصة نجاح فريدة من نوعها ويسهم في حل مشكلة معقدة تتمثل في التخلص من المياه العادمة التي لم نستطع معالجتها"، داعياً الجميع إلى الإسهام في إنجاحه واستدامته، لأنه سيشكل نموذجاً وحافزاً قوياً لإتمام المشاريع الإستراتيجية الأخرى.

ويشير إلى أن استخدام المياه المعالجة في ري 15 ألف دونم بالمياه المعالجة وفق المعايير الدولية يعني أن الخزان الجوفي ستتم حمايته من الاستنزاف وأن يسترد عافيته، وهو ما يسهم كذلك في تنظيم عملية الاستخراج وإغلاق الآبار التي كانت تستنزف ثلث المياه الجوفية في المنطقة وتوفيرها لخدمة المواطنين واحتياجاتهم اليومية.

وأوضح جودة أن المشروع واجه في البداية رفضاً من المزارعين، إلا أن بفضل جهود سلطة المياه، أصبح هناك استيعاب وقبول لدى المزارعين لما رأوه من فائدة على مختلف الأصعدة، بعد اللقاءات وحملات التثقيف والتوعية كما تشير الدراسة البيئية والاجتماعية للمشروع.

كما أشاد جودة بدور سلطة المياه في تنفيذ المشاريع الكبيرة والفريدة من نوعها وحل مشاكل معقدة ومزمنة من شأنها تعزيز الأمن المائي وتؤثر على الأمن القومي، متمنياً استمرار التعاون بين سلطة المياه والبلديات بعد تسليم هذه المشاريع خاصة في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومعدلات الفقر والبطالة في غزة لتأمين المصاريف التشغيلية لضمان نجاح واستدامة هذه المشاريع.

وبالنسبة للمواطنين، قال: "ندعوهم إلى الترشيد وعدم التعدي وتسديد الفواتير خاصة للمقتدرين حتى تتمكن البلديات من الإيفاء بالتزاماتها للتشغيل وتوصيل الخدمة للمواطنين".

طواقم سلطة المياه

التواصل الفعال مع المجتمع والشركاء أساس عملنا

ورشة عمل متخصصة حول إدارة الجفاف

ضمن فعاليات مشروع (SWIM) في فلسطين، وتحت النشاط الخاص بالمياه "SWIM-H2020" والممول من الاتحاد الاوروبي، تم عقد دورة تدريبية متخصصة حول "تعميم إدارة مخاطر الجفاف"، على مدار يومين ضمن برنامج الادارة المتكاملة لمصادر المياه.

حيث كان الهدف من الورشة تقييم مدى حساسية موارد المياه والمخاطر المرتبطة بها، وتعميم إدارة مخاطر الجفاف في فلسطين من خلال توفير المساعدة الفنية وبناء القدرات في مجال مراقبة وإدارة الجفاف، وذلك من خلال بناء نظام رصد يعنى بالجفاف وحساب مؤشراته.

بالإضافة إلى العمل على توثيق التعاون بين سلطة المياه الفلسطينية والجهات الأخرى ذات العلاقة كوزارة الزراعه والأرصاد الجويه من أجل تطوير إطار تنظيم إدارة مخاطر الجفاف وتعميمه في الإطار القانوني.

وتم خلال الورشة عرض الحالة الدراسية لفلسطين وهي محافظتي طولكرم وجنين، وطرق حساب مؤشرات الجفاف وتأثيرها على تغذية المياه الجوفية، وعرض الفرق بين الجفاف وندرة المياه في فلسطين، والخطوات اللازمة لبناء الاطار التنظيمي وخطة مواجهة الجفاف.

سلطة المياه وميدريك ينظمان دورة للباحثين في مجال المياه والصرف الصحي

عقدت سلطة المياه ومركز الشرق الأوسط لأبحاث التحلية (ميدريك) دورة تدريبية للباحثين في مجال المياه والصرف الصحي في مدينة غزة، وذلك على مدار يومين، شارك فيها نحو خمسين من طلبة الدراسات العليا والدكتوراة الحاصلين على منحة المركز البحثية الأكاديمية من جامعتي الأزهر والإسلامية.

حيث أكدت طواقم سلطة المياه على أهمية مثل هذه الدورات التي تسهم في تطوير القدرات الأكاديمية في مجال المياه والصرف الصحي في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة لرفع المستوى الفني والعملي للباحثين في هذا المجال الحيوي في مواجهة الوضع المائي والمساهمة في تنفيذ الخطط والمشاريع الرامية إلى تطويره.

وقدم خلال الدورة التدريبية مدير الأبحاث في مركز (ميدريك) د. جواد الخراز محاضرة تطرق فيها إلى أساسيات البحث العلمي والمناهج المتبعة، مشيراً إلى المواضيع ذات العلاقة وتطبيقها على قطاع المياه والصرف الصحي، إضافة إلى مناقشة الطلبة في بعض الجوانب المرتبطة بأبحاثهم للخروج بأفضل نتائج ممكنة عملياً وتطبيقياً وأكاديمياً. وفي ختام الدورة، تم توزيع الشهادات على المشاركين، والذين أشاروا إلى أهمية مثل هذه الدورات في صقل معارفهم وتوجيه أبحاثهم بطريقة أكثر فعالية وتنعكس بشكل إيجابي على مدى تطبيق ما يتم معالجته من قضايا وملفات في قطاع المياه والصرف الصحي.

وفد البنك الدولي في جولة خاصة لمشاريع المياه والصرف الصحي في غزة

استقبلت طواقم سلطة المياه وفداً من البنك الدولي برئاسة مسؤول المياه والصرف الصحي لمنطقة الشرق الاوسط في البنك الدولي سهيل جميعان، حيث بحث الطرفان تطورات الوضع المائي والمشاريع التي تنفذ في قطاع غزة، فيما تفقد الوفد عدداً من المرافق منها مشاريع تحلية مياه البحر ومحطة الصرف الصحي في شمال القطاع. كما تطرق الزيارة إلى تباحث الإحتياجات المستقبلية لتطوير خدمات المياه والصرف الصحي في غزة وفق خطة سلطة المياه.

المشاركة في اجتماع الإجتماع التشاوري التحضيري للمجلس العربي للمياه

شاركت سلطة المياه في الاجتماع التشاوري التحضيري للمجلس العربي للمياه، والذي عُقد في القاهرة لمناقشة خطة عمل المجلس العربي للمياه (2019–2021)، والتي وضعت استرشادا بأهداف التنمية المستدامة فيما يخص المياه والأهداف ذات العلاقة، وفي اطار الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للأمن المائي للفترة (2010–2030) وخطة العمل من أجل المياه للأمم المتحدة 2018–2028.

سلطة المياه تنظم الاجتماع الثالث للجنة شباب قطاع المياه

نظمت طواقم سلطة المياه المختصة الإجتماع الثالث للجنة شباب قطاع المياه، وذلك ضمن سلسلة الاجتماعات الدورية التي تقوم سلطة المياه برعايتها، وذلك بهدف اشراك الشباب لتعميق الشراكة وتوسيع نطاق الحوار معهم، وذلك للدور الكبير لهذه الفئة من المجتمع، والنتائج المتوقعة مستقبلاً من إشراك الشباب في تطوير واستدامة الخدمة وتعزيز فعالية الاستثمارات في قطاع المياه، وقد شارك في الاجتماع ممثلي البنك الدولي. وتم خلال الإجتماع تسليط الضوء على عدة قضايا من قبل لجنة الشباب، والتي تمركزت حول آليات تفعيل ادماج الشباب في قطاع المياه والتحديات التي تواجه اللجنة على هذا الصعيد، ووضع الحلول المناسبه لهذه التحديات، كما تم وضع خطط عمل للجنة الشباب، إضافة إلى اشراكهم في الاعداد لبعض الفعاليات المستقبلية بقطاع المياه. ويذكر ان اللجنة مشكلة من شباب من مؤسسات وجامعات مختلفة ومن محافظات متعددة.

المشاركة في ورشة العمل الإقليمية حول الحوكمة الجديدة للمياه

شارك وفد من سلطة المياه بورشة عمل اقليميه تتعلق بالحوكمة الجيدة للمياه، والتي عقدت في بروكسل في تشرين الأول 2018، من خلال مشروع SWIM الممول من الاتحاد الاوروبي. وتأتي هذه الورشة في اطار ادارة مصادر المياه، حيث عكست الورشة المبادىء الأساسيه للحوكمه الجيده، مع التركيز على الجوانب التنظيميه والقانونية والاقتصادية، اضافةً إلى تصميم ومراقبة تطبيق السياسات والمشاركه المجتمعية. وقد ناقش الحضور أمثلة تطبيقة للقضايا المحوريه المطروحه في عدد من الدول العربية والأوروبية.

ورشات عمل مع الوزارت والبلديات...لمناقشة استراتيجية الصرف الصحي

في إطار تحديد ومناقشة العوائق الحالية المتعلقة بتطوير مشاريع البنية التحتية لمياه الصرف الصحي في الضفة الغربية، تم على مدار الثلاث شهور الفائتة عقد ثلاث ورش عمل، نظمتها سلطة المياه الفلسطينية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية USAID، من أجل الخروج باستراتيجية وطنية للصرف الصحي، والتي كان من أهم أهدافها وغاياتها التركيز بشكل خاص على مجالات إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، وإدارة المياه العادمة الصناعية، وإدارة المواد الصلبة الحيوية.

وتم خلال هذه الورش تحديد ومناقشة العوائق الحالية المتعلقة بتطوير مشاريع البنية التحتية لمياه الصرف الصحي في فلسطين، مع التركيز بشكل خاص على مجالات اختيار تكنولوجيا معالجة المياه العادمة، ومحطات المعالجة المركزية مقابل اللامركزية وإدارة المخلفات، كما تناولت الورشة الأخيرة في موضوعها الأساسي آليات ومجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في مجال المياه العادمة العابرة للحدود والترخيص.

المنتدى الفلسطيني الأول لخريجي أبحاث المياه - ضمن برنامج ميدريك

نظّم قسم الكيمياء في جامعة النجاح الوطنية وبالتعاون مع سلطة المياه ومركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه – ميدريك يوم الثلاثاء الموافق 11/12/2018، المنتدى الفلسطيني الأول لخريجي أبحاث المياه تحت شعار "المياه والتنمية المستدامة". وهدف المنتدى الذي يُعتبر الأول من نوعه لخريجي أبحاث المياه، إلى الإطلاع على الإنتاج العلمي الخاص بطلبة الدراسات العليا، ومساعدة الطلبة على إيجاد سبل لتطوير أبحاثهم العلمية وإمكانية نشرها في مجلات عالمية محكمة، وتعزيز التواصل البحثي بين الباحثين والطلبة في تخصصات مختلفة، وإمكانية إجراء أبحاث علمية ذات صبغة مشتركة، الامر الذي يعد أحد الإستراتيجيات العالمية في مجال تعزيز البحث العلمي، واستعراض الأبحاث والدراسات الحديثة في مجال المياه.

شارك في المؤتمر وفد من المختصين في سلطة المياه، بالإضافة إلى الطلبة المستفيدين من منح برنامج ميدريك للماجستير والدكتوراة من مختلف الجامعات الفلسطينية الشريكة في البرنامج، إلى جانب عدد من الباحثين خصوصاً في مجال المياه وعدد من أعضاء الهيئتين الإدارية والتدريسية في جامعة النجاح.

وفي كلمة سلطة المياه أوضح م. حازم كتانة أن السلطة تهدف إلى التعاون مع الجامعات الفلسطينية ومن ضمنها جامعة النجاح لإنشاء حاضنات خاصة في كل جامعة مختصة في مجال المياه والصرف الصحي لاحتضان الطلبة المبدعين وتشجيعهم على الخروج بشركات ومشاريع خاصة بهم في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

وأوضح السيد سميث أن مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه يركز عمله في الشرق الأوسط على مشاريع تنقية المياه والصرف الصحي وذلك بالتعاون مع سلطة المياه، بالإضافة إلى دعم التعليم والبحث العلمي للجيل الشاب من المختصين والباحثين في مجال المياه والمجالات القريبة.

وناقش المنتدى في جلساته العديد من الأوراق العلمية ضمن ثلاث محاور وهي تنقية وإدارة المياه وتكنولوجيا هندسة المياه، وتحلية المياه. وخرج المنتدى بمجموعة من التوصيات الهامة مثل دراسة تأثير الأمن المائي على الطاقة والغذاء والأمن البيئي، وإنشاء قاعدة البيانات ومناقشة المناهج لجميع رسائل الزملاء في مركز ميدريك، ونشر رسائل الماجستير أو المرحلة الجامعية حيث يمكن للزملاء معالجة بياناتهم البحثية والخبرة والاستفسارات والمهام والهدف والاقتراحات، وألا يكون هذا المنتدى هو الأخير بل أن يكون بداية لسلسلة من المنتديات القادمة التي تشكل فرصة للزملاء لتكوين الروابط والتواصل. وفي نهاية المنتدى تم تكريم جميع المشاركين فيه وجميع الطلبة المستفيدين من منح برنامج ميدريك من برنامجي الماجستير والدكتوراة.

موسم مطري يبشّر بالخير

تميز موسم الأمطار هذه السنة منذ بدايته بوفرة الكميات وتواصل فترات الهطول بشدة متوسطة الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي ومباشر على المخزون المائي الجوفي الذي عانى من تدهور حاد خلال السنوات العشرة الاخيرة، حيث هبط مستوى المياه الجوفية إلى حدود خطيرة، وجفت العديد من الينابيع بسبب النقص الحاد في كميات التغذية الواصلة للخزانات الجوفية الناتج عن عدم هطول كميات مطرية مناسبة، حسب البيانات الصادرة من دائرة الارصاد الجوية الفلسطينية.

إلا أنه وبعد هذه الهطولات بدأ مستوى سطح المياه الجوفية بالصعود وسجلت طواقم سلطة المياه تدفق العديد من الينابيع مثل عين العوجا وعين ساميا التي لا تتدفق الا بالسنوات الماطرة، حيث بلغ معدل تدفق نبعة العوجا 1400 متر مكعب/ ساعة في حين أن نبع عين سامية كان معدل تدفقه 150 متر مكعب/ ساعة. أما بالنسبة للكميات فقد بلغت كمية الأمطار الموزونة التي هطلت على الضفة الغربية حتى تاريخ 2 كانون ثاني في الضفة الغربية تقريبا 281 ملم اي ما نسبته 61% من المعدل العام، والبالغ 460 ملم. في حين بلغت كمية الهطول الموزونة في قطاع غزة حتى تاريخه 156 ملم أي ما نسبته 44% من المعدل العام لكمية الأمطار السنوية والبالغ 356 ملم.

ارتفاع منسوب المياه في وادي الجاموس

وفيما يخص معدلات التغذية فقد قدرت سلطة المياه معدلات التغذية الواصلة للاحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية لغاية هذه الفترة بحوالي 316 مليون متر مكعب. في حين تم تقدير معدلات التغذية الواصلة للحوض المائي الجوفي في قطاع غزة لغاية هذه الفترة بحوالي 20 مليون متر مكعب من المياه.

وكالة اليابان للتعاون الدولي تتعهد بمزيد من الدعم لقطاع المياه

في اطار سعيها لتطوير قطاع المياه، تواصل سلطة المياه العمل مع كافة المؤسسات والدول المانحة لتلبية الإحتياجات التمويلية والفنية الحالية والمستقبلية لمشاريع وبرامج المياه والصرف الصحي. وقد كانت وما زالت الحكومة اليابانية شريكاً استراتيجياً للقطاع، والتي تعمل بالتواصل الدائم مع سلطة المياه لتحقيق الغاية المشتركة والمتمثلة في تطوير القطاع والتغلب على أهم تحدياته. فقد عملت الحكومة اليابانية على تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي تخدم تطوير القطاع في مختلف المجالات. وخلال ديسمبر الماضي التقى رئيس سلطة المياه بمسؤولة مكتب وكالة اليابان للتعاون الدولي "جايكا" في فلسطين، السيدة يوكو متسوي لبحث آفاق التعاون الحالي والمستقبلي من قبل الحكومة اليابانية.

وبداية اللقاء وبمناسبة إنتهاء العمل في تأهيل بئر العوجا الممول من الحكومة اليابانية، قامت السيدة متسوي بتسليم رئيس سلطة المياه الوثائق المتعلقة بالمشروع، والذي هدفت جايكا من تنفيذه إلى زيادة كميات التزود من المياه في المنطقة. وستعمل سلطة المياه لاحقا لهذه المرحلة على متابعة أعمال الإدارة التشغيلية، ومراقبة كميات المياه، وفحص الجودة، لتتمكن بعد ذلك من تزويد المناطق المستهدفة بالمياه بالكميات والجودة المخطط لها.

"إن الحكومة اليابانية رصدت تمويلاً مالياً لدعم مشاريع مياه اضافية ليتم تنفيذها في فلسطين، والتي سيتم الاتفاق عليها لتوائم أولويات وخطة سلطة المياه".

السيدة يوكو متسوي
مسؤولة مكتب وكالة اليابان للتعاون الدولي "جايكا"

وتناول اللقاء جملة من المشاريع التي تعكف جايكا على تنفيذها في محافظتي أريحا وجنين، من حيث سير الأعمال المنجزة، والاحتياجات اللازمة. كما تم نقاش مشروع عقبة جبر وآليات الاستفادة من المشروع، من خلال معالجة المياه بعد بحث كافة الاجراءات والجوانب المرتبطة به. كما تم التطرق لمشروع تقليل الفاقد والدعم الفني المقدم لبلدية جنين.

وفي هذا الاطار، ثمن رئيس سلطة المياه جهود الحكومة اليابانية ممثلة بوكالة اليابان للتعاون الدولي، في دعم قطاع المياه والذي أفضى عن مشاريع حيوية هامة، تصب في تحسين خدمات المياه والصرف الصحي للمواطن الفلسطيني. وأشاد بتعهد الحكومة اليابانية بدعم المشروع الأكبر "محطة التحلية المركزية في قطاع غزة".

وقد أكد الطرفان على ضرورة تطوير جوانب التعاون لتشمل مشاريع اضافية تساهم في التخفيف من حدة الأزمة المائية التي تطال العديد من المدن الفلسطينية وخصوصاً في فصل الصيف، وذلك وفقاً للخطة الاستراتيجية لسلطة المياه.

ايرلندا تتعهد بمبلغ 10 مليون يورو لدعم تزويد منظومة الصرف الصحي شمال غزة بالطاقة الشمسية

أكد رئيس بعثة الحكومة الإيرلندية في فلسطين السيد جوناثان كون لون، تعهد بلاده بدعم قطاع المياه الفلسطيني من خلال تخصيص 10 مليون يورو لتنفيذ مشروع محطة الطاقة الشمسية، والتي ستعمل على تزويد مشروع شمال غزة الطارئ وتحديداً محطة المعالجة ومنظومة الاسترجاع الزراعي بالكهرباء. وذلك خلال لقاء جمعه مع رئيس سلطة المياه.

وتناول اللقاء إنعكاسات تنفيذ المشروع الايجابية على خفض التكلفة التشغيلية لمحطة معالجة الشمال، من خلال الإعتماد على الطاقة الشمسية، والتي تعتبر أيضا ضمان لديمومة العمل بهذا المشروع الحيوي. وتطرق اللقاء إلى مناقشة الجوانب الفنية المرتبطة بالمشروع، حيث تم التوضيح أن هذه الجوانب سيتم أبرازها من خلال دراسة الجدوى، والتي يتم العمل عليها حاليا من قبل الاستشاري الهولندي الذي قام بزيارة قطاع غزة وتفقد موقع المشروع، وقام بعقد عدة لقاءات لبحث كافة التفاصيل والجوانب المرتبطة بتنفيذ المشروع. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من عمل هذه الدراسة في الربع الأول 2019.

وخلال اللقاء تقدم رئيس سلطة المياه بالشكر والتقدير للحكومة الايرلندية لمواقفها الداعمة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة، مثمنا الدعم المقدم لهذا المشروع الحيوي، والذي يُسهم في معالجة الوضع البيئي الكارثي في شمال القطاع، ويوفر مصدر مياه بديل للزراعة.

مشروع إدارة المياه العادمة في محافظة الخليل يدخل حيز التنفيذ

تعمل سلطة المياه على تحسين خدمة المياه والصرف الصحي بشكل متوازي بين كافة المحافظات، متخطية كل التحديات من ازدياد الطلب والتعداد السكاني، وعراقيل جمة يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على تنفيذ المشاريع وتطويرها، ولكن احتياجات السكان ودعم صمودهم يبقى الأساس لتخطي هذه العقبات، وخصوصا في المحافظات التي تعاني من نقص في خدمات المياه والصرف الصحي كمحافظة الخليل، والتي لها أبعاد اجتماعية خاصة نظرا لإرتفاع عدد السكان من جهة ولوجود الكثير من المناطق المهمشة فيها، كما لها أبعاد إقتصادية خاصة نظرا لما تتميز به المحافظة من أنشطة تجارية وصناعية. من هنا كانت محافظة الخليل على سلم أولويات سلطة المياه من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الإستراتيجية، ويأتي مشروع إدارة المياه العادمة على رأسها والمنفذ بالشراكة مع البلديات الرئيسية في المحافظة.

المشروع ممول من الحكومة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي بقيمة تقريبية حوالي 70 مليون دولار، حيث تمول الحكومة الفلسطينية تغطية مجرى وادي السمن بقيمة 30 مليون شيكل إضافة إلى المبلغ المعد لمحطة التنقية والمكونات الأخرى المختلفة.

حل استراتيجي لمشاكل المياه العادمة في المحافظة

واليوم تستمر سلطة المياه في التحضيرات النهائية لتنفيذ مشروع إدارة المياه العادمة في الخليل، والذي يهدف إلى معالجة المشاكل التي يعاني منها سكان منطقة الجنوب عموماً ومدينة يطا خصوصاً، ومنها الآثار البيئية والاجتماعية والصحية الناتجة عن المياه العادمة في وادي السمن (وادي الخليل)، وذلك لتنظيف مجرى الواد الطبيعي من المياه العادمة وحماية السكان والبيئة من خطر التلوث وتأهيل الواد ليعود مجرى مائي ينعش سكان المنطقة، حيث يقع هذا الملف على سلم أولويات الخطة التنفيذية لسلطة المياه.

وفي هذا الإطار خصصت الحكومة الفلسطينية لتطوير نظام الصرف الصحي 275 مليون شيكل خلال الخمس سنوات القادمة، وسنوياً 55 مليون شيكل، ومن هذا المبلغ رصدت سلطة المياه 30 مليون شيكل من أجل تنفيذ خطوط ناقلة وإغلاق مجرى واد السمن (واد الخليل) من أجل التخلص من التلوث والأضرار البئية والصحية التي عانى منها السكان منذ عقود. هذا واستكملت سلطة المياه توفير التمويل المالي من الدول المانحة لإنشاء محطة معالجة صرف صحي في محافظة الخليل بتكلفة تزيد عن 40 مليون دولار.

وتعمل سلطة المياه مع شركات استشارية عالمية من أجل تنفيذ المشروع هذا العام، إذ يهدف تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي إلى حل ومعالجة مشكلة الصرف الصحي التي عانت منها محافظة الخليل، وأيضا توفير ما يصل إلى 15 ألف متر مكعب يومياً من المياه المعالجة ضمن المواصفات الفلسطينية والعالمية القابلة للاستخدام في معظم أنواع المحاصيل الزراعية مما سيعود بالنفع على سكان المنطقة.

وتقوم سلطة المياه إلى جانب مشروع إدارة المياه العادمة في الخليل، بإعداد خطة ريادية شاملة للمياه والصرف الصحي على مستوى محافظة الخليل لتقييم الاوضاع المائية وخدمات المياه والصرف الصحي وسبل تحسينها واعتبارها خطة أساسية لتحديد أولويات المشاريع المقترح تنفيذها خلال 5 سنوات القادمة.

محطة المعالجة أحد المكونات الرئيسية للمشروع

يعتبر الهدف الأساسي لإنشاء محطة تنقية الخليل هو تكرير المياه العادمة ومنع التلوث لطبقات المياه الجوفية، وإعادة استخدام المياه في الزراعة، من أجل توفير إدارة كفؤه للمياه والصرف الصحي في

المحافظة، حيث سيشكل المشروع مرحلة جديدة في تطوير مستوى الخدمة المقدمة للسكان والحفاظ على واقع الصحة البيئية في المنطقة.

من المتوقع أن يستفيد من المَرحَلة الأُولَى في المشروع حوالي 200,000 مواطن من التجمعات الفلسطينية في المنطقة المنخفضة من وادي السمن المحاذية لمحطة معالجة المياه العادمة، حيث يمكن إستخدام المياه المكررة لأغراض زراعية على طول أكثر من 15كم. هذا ويشمل المشروع كذلك إضافة إلى محطة المعالجة، خط ناقل للمياه وتغطية لمجرى وادي السمن والذي يحمل المياه العادمة مما ينهي معاناة العديد من المواطنين المتضررين من المياه العامة المارة عبر مجرى السيل. كما سيتم تقييم الخدمات المقدمة للمواطنين ووضع خطة لإنشاء مراكز منفصلة لإدارة الخدمات (المياه والصرف الصحي).

خطة عمل وخطوات مدروسة لتنفيذ المحطة

يتكون مشروع إدارة المياه العادمة لمنطقة الخليل في مرحلتة الأولى من 3 عناصر:

- البنية التحتية لمعالجة مياه الصرف الصحي.
- الإدارة والعمليات والصيانة المستدامة لخدمات مياه الصرف الصحي، والتي ستمول تشغيل وصيانة محطة معالجة المياه العادمة وزيادة قدرة المؤسسات المحلية لإدارة المشروع على المدى الطويل.
- إدارة ومراقبة وتقييم المشروع والتخطيط لتطبيق الخطة الشاملة، والتي ستمول إدارة المشروع ونشاطاته، كما ستوفر المصادر اللازمة لعمل الدراسات والنشاطات التحضيرية للاستثمارات اللاحقة في معالجة مياه الصرف الصحي لمحافظة الخليل كجزء من سياق المخطط الشامل.

انعكاسات ايجابية طويلة المدى

تتمثل أهم انعكاسات المشروع بحصول قُرابة 800,000 مواطن فلسطيني في محافظات الخليل وبيت لحم على إمدادات المياه من مستودع المياه الجوفية الشرقي، حيث سيستفيدون بشكل غير مباشر من هذا المشروع الذي يهدف إلى حماية طبقات المياه الجوفية من المزيد من التلوث وضمان تواجده للاستخدام المستمر من قبل سكان المنطقة. كما وسيستفيد أكثر من 120 الف نسمة من سكان مدينة يطا في التخلص من الروائح والأضرار الناتجة عن وادي السمن بالذي يبلغ طوله حوالي 14 كم. كما سيتم اعادة استخدام المياه المعالجة والمقدرة ب 23 الف كوب يومياً والناتجة عن محطة التنقية في الزراعة والصناعة والإستخدامات الأخرى.

المرحلة الحالية والمراحل المستقبلية من المشروع

تم الإنتهاء من تقييم العطاء الخاص بمجرى وادي السمن لبدء عمل الاستشاري، ولتنفيذ خط مجرى الواد في أسرع وقت ممكن، وكما تم توقيع العقد الخاص بعطاء محطة التنقية مع إحدى الشركات الدولية التركية، حيث سيتم المباشرة بتنفيذ محطة التنقية بعد البدء بتنفيذ خط وادي السمن.

وتم بدء العمل في عطاء المساعد الإداري والمختص ببناء القدرات، وسيتم البدء بتنفيذ عطاء الخطة الريادية لمحافظة الخليل خلال شهر شباط القادم، كما وتم الإنتهاء من تقييم الآثار البيئية والصحية والاجتماعية والموروث الثقافي والتي جاري العمل على تباحث نتائجها مع كافة الجهات ذات العلاقة من هيئات محلية، ومؤسسات مجتمع مدني، وممثلي عن القطاعين العام والخاص، وذلك تنفيذا لمبدأ الشراكة والتواصل البناء، ولزيادة رفع الوعي المجتمعي بأهمية وأبعاد المشروع.

المعايير الأمثل للتعامل مع حفر المياه العادمة

تفتقر العديد من التجمعات السكانية في فلسطين إلى وجود شبكات صرف صحي، وخاصة التجمعات القروية وتلك البعيدة عن المدن الرئيسية، مما يضطرها إلى تجميع المياه العادمة في حفر التجميع، نظراً لوجود العديد من الإعاقات التي تحول دون إنشاء هذه الشبكات وأهمها رفض الاحتلال الإسرائيلي لإقامة العديد من مشاريع الصرف الصحي، إضافة إلى العائق المادي الذي يمنع الحكومة الفلسطينية من إنشاء مشاريع البنية التحتية في العديد من المناطق.

لذا يتم تجميع المياه العادمة في حفر غالباً ما تكون امتصاصية– أي تسمح بنفاذ الملوثات عبر طبقات الأرض وصولاً إلى المياه الجوفية التي هي المصدر الرئيسي لمواردنا المائية سواء أكانت الآبار الجوفية أو الينابيع – وذلك من أجل التخفيف من التكاليف المادية لإنشاء حفر صماء وكذلك تكاليف النضح باستمرار. وللحد من الآثار السلبية لهذه الحفر لا بد من تسليط الضوء على مخاطرها ودفع المواطنين إلى تبني وتطوير سلوك انساني نابع من ثقافة الفرد للحد من مخاطر هذه الحفر ومن أهمها:

- استبدال الحفر الامتصاصية بحفر صماء تمنع تسرب أو نفاذ أي من الملوثات إلى المياه الجوفية.
- إحكام إغلاق الحفر الصماء للحد من فيضانها وانتشار الأمراض والأوبئة.
- نضح الحفر الصماء باستمرار من خلال صهاريج مخصصة لذلك.
- عدم تفريغ الصهاريج في الأودية وانما التوجه إلى أقرب محطة معالجة لتفريغ الصهريج فيها.
- في حال انشاء بئر جمع مياه الأمطار لا بد من التأكد أن البئر يقع في مستوى أعلى من الحفر ومسافة لا تقل عن خمسة عشر متراً منعا من تسرب المياه من حفر المياه العادمة إلى بئر جمع المياه.

الآثار البيئية للحفر الامتصاصية

تلوث الاراضي الزراعية بالمياه العادمة

شخصية العدد

روان سليم

قال تعالى:
﴿يا أيتها النفس المطمئنة إرجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي﴾

هزمتك يا موت الروان ببسمة ... كيف السبيل إلى الصبر الجميلِ
ثقة الأنبياء وقد بلغت مآثلاً ... ايوبا ويعقوبا وذو الجسد الهزيل
أبديت طبعا لا يبارح مؤمنا ... من عمّد الجسد المكلى بالعليلِ
كيف الوصال لما وصلت من التقى ... وسكينة الرحمن هل من سبيلِ
دمعا ذرفنا للفراق وانما ... في الخلد جنات السلسبيلِ

روان مروان سليم الزميله والصديقه والأخت تخرجت من جامعه أبو ديس تخصص الكيمياء والتحقت بسلطه المياه كمتدربه ثم اجتازت إمتحان التوظيف بكفاءه ومن ثم تم تعيينها في مختبرات سلطة المياه، روان من بلده دار صلاح وهي ام لطفلين.

روان مثلت كفاح المرأة الفلسطينية العاملة في وجه الصعوبات والتحديات فقد قامت بواجبها بتميز وإتقان وتفان وشغلت وظيفة نوعية في مختبرات سلطة المياه ككيميائية مختصة في مجال تحاليل المياة والكشف عن معايير الجودة اللازمة لاستخدام المياه للشرب، حيث تم تعيينها كرئيس لقسم جمع العينات الذي عملت على تطويره منذ استلامها مهامها وهذا تخصص نوعي معقد يحتاج إلى كفاءات عالية لإتقانه.

امتازت روان بروحها الجميله ومحبتها لعملها وإخلاصها وتفانيها بالعمل ولطالما كانت المبادره للاستجابه لحالات الطوارىء، حيث اعتبرت أن العمل الميداني هو نهجها الأساسي الذي تعمل به في سلطه المياه، فقد مثلت روان المرأه الفلسطينية العاملة والمجدة والمجتهدة وبرهنت على ريادية المرأه الفلسطينية وأثرها على مشاركة المجتمع في طريقه لبناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة في قطاع حيوي ومهم وهو قطاع المياه.

طموح روان جعلها تسعى لأن تكمل مسيرتها العلميه للحصول على شهاده الماجستير وكانت تسعى لذلك وتبحث في المواضيع التي من الممكن أن تطور ذاتها وتطور عملها. ولكن المرض لم يمهلها ولم يتيح لها تلك الفرصه، تميزت بخفه الحركه والعلاقات الطيبه مع جميع الزملاء، أحبها من عرفها بروحها الطيبه وفكاهتها وخفه دمها.

أرادت الإلتحاق بأحد البرامج التدريبيه في الولايات المتحده الأمريكيه وهناك كانت صدمتها عندما تم نقلها للمشفى لتكتشف اصابتها بالمرض وبدأت رحله العلاج الطويله، قاومت المرض بكل شجاعه وصبر وواجهته بروحها الجميله وقلبها الطيب، أصرت على ممارسه حياتها الطبيعيه والعوده إلى العمل ولكن ما لبثت أن تدهورت حالتها.

لك المجد والخلود في جنات الفردوس يا روان

وأبيتِ إلا أن تعلمينا كيف يكون الإيمان من الكلام عنه إلى العيش فيه وأنت بذلك تقدمين دوساً في الصبر الجميل على المرض، فلازالت بسمتك الطاهرة تغفو في ذاكرتنا، منك ولَك حباً واشتياقاً دمعاً وتسكاباً على فراقك آيتها الاخت والزميلة والريادية ولروحك الطاهرة السكينة والطمأنينة والرضى.

رحم الله روحها ونسأل الله ن يتغمدها برحمته ويدخلها فسيح جناته

مستوى الكلورايد (الملوحة)
N
Mediterranean Sea
تركيز الكلورايد مليغرام/لتر
<250
250 600
600 1000
1000 1500
1500 2000
> 2000
مستوى النيترات (التلوث)
2017
N
Mediterranean Sea
تركيز النيترات مليغرام/لتر
< 50
50 100
100 150
150 200
200 300
>300
مستوى المياه الجوفية
N
Mediterranean Sea
منسوب المياه الجوفية من مستوى سطح البحر
<-18.8
-18.8 -16
-16 -13
-13 -10
-10 -8
-8 -6
-6 -4
-4 -2
-2 0
0 2
2 4
4 6
6 12.6
برنامج إمداد غزة بالمياه المستدامة
2022-2018
قطاع غزة
2 مليون نسمة
365 كم²
1
2
3
4
الخط الناقل وتفريعاته 155 كم
أقطار متنوعة
1000 - 1600 ملم
400 - 1000 ملم
150 - 400 ملم
مياه مشتراه (ميكوروت)
20 مليون م³ سنويا
الخزانات 65
41 مليون م³ سنويا
قائمة
العدد 32
السعة 89 ألف م³
قيد الانشاء
العدد 9
السعة 34 ألف م³
مخططة
العدد 24
السعة 164 ألف م³
محطات تحلية مياه البحر 68 مليون م³ سنويا
محطة التحلية المركزية
محطة جنوب غزة
محطة وسط غزة
محطة مدينة غزة
محطات معالجة المياه العادمة 44.5 مليون م³ سنويا
محطة خان يونس
محطة غزة والوسطى
محطة شمال غزة
23
احتياجات الطاقة لمرافق المياه والصرف الصحي
2022 92 ميغاوات
محطة الطاقة الشمسية التابعة لمحطة التحلية المركزية
15% من احتياجات المحطة للكهرباء

تطوير خدمات الصرف الصحي
على رأس أولوياتنا

وادي السمّن

سلطة المياه الفلسطينية
PALESTINIAN WATER AUTHORITY
الارسال، المصايف، شارع كمال ناصر
هاتف: 02-2987665 فاكس 02-2987336 ص.ب: 2174 رام الله
http://www.pwa.ps pwa@pwa.ps